EP

UNEP/MED IG.25/4

الأمم
المتحدة

برنامج الأمم
المتحدة للبيئة
خطة عمل البحر الأبيض المتوسط

Mediterranean
Action Plan
Barcelona
Convention

6 تشرين الأول/أكتوبر 2021
الأصل: اللغة الإنجليزية

الاجتماع الثاني والعشرون للأطراف المتعاقدة في
اتفاقية حماية البيئة البحرية
والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

أنطاليا، تركيا، 7-10 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال: القرارات المواضيعية

مسودة القرار IG.25/1: الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط 2022-2027

لأسباب تتعلق بحماية البيئة وضبط للتكاليف، تمت طباعة هذا المستند بعدد محدود. يرجى من السادة المندوبين إحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مذكرة من الأمانة

بالقرار IG.22/1 الصادر عن المؤتمر التاسع عشر للأطراف المتعاقدة (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016) أقرت الأطراف المتعاقدة إستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط متوسطة الأجل للفترة 2016-2021، كإطار لتطوير وتنفيذ برنامج العمل الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط. وبالقرار نفسه، طلبت الأطراف من الأمانة العامة أن "*تبدأ تقييمًا مستقلاً لتنفيذ الإستراتيجية متوسطة الأجل في عام 2020 لينظر فيه المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة في عام 2021، مع التركيز بوجه خاص على الروابط المشتركة مع أهداف الإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 والأهداف الإيكولوجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط القائمة على نهج الأنظمة الإيكولوجية*".

إن الأطراف المتعاقدة، وبموجب القرار IG.24/2 (الصادر في اجتماعها التاسع عشر)، نابولي، إيطاليا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر2019) "*تُوافق [وافقت] على خارطة الطريق لتقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 وإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027، على النحو المبين في المرفق الخامس لهذا القرار*" و "*تطلب [طلبت] من الأمانة أن تعد استراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط بالتعاون الوثيق مع مكونات خطة عمل البحر المتوسط وبمشاركة كاملة من الأطراف المتعاقدة، بتوجيه من المكتب ومن خلال لجنة توجيهية مخصصة تتألف من المكتب وتكملها مجموعة محدودة من الأطراف المتعاقدة المهتمة (3 أشخاص إضافيين، واحد ترشحه كل مجموعة فرعية، لضمان تمثيل جغرافي متوازن)، وتقديم مسودة أولى إلى مجموعة عمل مفتوحة العضوية، لتقديمها نهائيًا إلى الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الثاني والعشرين)*؛ "

لقد شرعت الأمانة في اتخاذ الإجراء المطلوب لتقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية وإعداد الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة في وقت مبكر جدًا من فترة السنتين الحالية، بالتعاون الوثيق مع مكونات خطة عمل البحر المتوسط وبتوجيه من المكتب. عُرضت العمليتان على الاجتماعات الثلاثة لمكتب الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة، أي الاجتماع 89 للمكتب (مؤتمر عن بعد، 22-23 نيسان/أبريل 2020)، والاجتماع 90 للمكتب (مؤتمر عن بعد، 12-13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والاجتماع 91 للمكتب (مؤتمر عن بعد، 7-8 تموز/يوليو2021)، من خلال التقرير بشأن قضايا محددة. وقد قدم المكتب توجيهاته ومشورته إلى الأمانة طوال هذه العملية. أعدت الأمانة مذكرة تتضمن شرحا للأدوار والعلاقات المتوقعة للهياكل المختلفة المشاركة في إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل (أي المكتب واللجنة التوجيهية والفريق العامل مفتوح العضوية ونقاط اتصال خطة عمل البحر المتوسط) والجدول الزمني المنقح للإجراءات، وأرسلت في 2 حزيران/يونيو2020 هذه المذكرة إلى جميع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط بعد موافقة المكتب. كما ضمنت الأمانة، بناء على المشورة التي قدمها المكتب، الترابط والإثراء المتبادل بين عمليات تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية وإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة.

ولضمان اتباع نهج متكامل، يشمل عن كثب جميع مكونات خطة عمل البحر المتوسط، نوقش إعداد الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل في جميع اجتماعات لجنة التنسيق التنفيذي في فترة السنتين، بينما استمرت المشاورات مع مكونات خطة عمل البحر المتوسط بين الدورات. اجتمعت اللجنة التوجيهية للإستراتيجية متوسطة الأجل مرتين متتاليتين مع اجتماعي المكتب 90 و91؛ وتم تقديم نتائج اجتماعي اللجنة التوجيهية إلى اجتماعي المكتب المعنيتين، لمرافقة نص مسودة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. وبين اجتماعي اللجنة التوجيهية للإستراتيجية متوسطة الأجل (المؤتمرين عن بعد، في 10-11 تشرين الثاني/نوفمبر2020 وفي 5-6 تموز/يوليو2021)، تم تقديم الوثيقة التي تحتوي على الهيكل والبرامج والأهداف والنتائج الخاصة بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة إلى مجموعة العمل مفتوحة العضوية من أجل مشاورة شاملة عبر الإنترنت لمدة أسبوعين في مارس 2021. قدمت أربعة أطراف متعاقدة وثلاث شركاء في خطة عمل البحر المتوسط تعليقات خلال هذه المشاورة. ثم قُدمت الوثيقة المنقحة إلى اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط بشأن الإستراتيجية متوسطة الأجل (مؤتمر عن بعد ، 13-15 نيسان/أبريل 2021). وخلال الاجتماع، قُدمت عدة مقترحات بشأن نص مشروع الإستراتيجية متوسطة الأجل، والتي تمت مراعاتها في نص مشروع الإستراتيجية متوسطة الأجل أو في تقرير الاجتماع (الوثيقة UNEP/MED WG.513/4).

أعدت الأمانة أيضًا تحليلًا منهجيًا وتقييمًا للقدرة المطلوبة والتكاليف التشغيلية لتقديم الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط 2022-2027 (الوثيقة UNEP/MED IG.25/Inf.10)، لمتابعة القرارات IG.24/2 وIG.24/14.

وتم تقديم مسودة القرار هذه ومرفقها إلى اجتماع جهات اتصال خطة عمل البحر الأبيض المتوسط لعام 2021 (مؤتمر عبر الهاتف، 10-17 أيلول/سبتمبر 2021) واستعراضها، وقرر هذا الاجتماع إحالتها إلى الاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة (أنطاليا، تركيا، 7-10 كانون الأول/ديسمبر2021).

يرتبط تنفيذ هذا القرار بجميع نتائج برنامج العمل المقترح لعامي 2022-2023، كإطاره الشامل. وتنعكس التأثيرات المالية لهذه القرار على الصندوق الإئتماني للبحر الأبيض المتوسط والموارد الخارجية تظهر في الميزانية المقترحة.

مشروع القرار IG.25/1

الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط 2022-2027

إن الأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها في اجتماعها الثاني والعشرين،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"،

وإذ تشير أيضًا إلى قرار الجمعية العامة 1/70 بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وبالنظر إلى قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 2/5 المؤرخ 23 شباط/فبراير 2021، المعنون "الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين 2022-2023"،

وبالنظر أيضا إلى القرار IG.22/1 بشأن استراتيجية منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط 2016-2021، التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة في اجتماعها التاسع عشر (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016)، والقرار IG.24/2 بشأن الحوكمة، الذي اعتمدته الأطراف المتعاقدة في اجتماعها الحادي والعشرين (نابولي، إيطاليا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر2019)،

وإذ تعترف بضرورة تجسيد التطلعات العالمية التي عبرت عنها ريو +20 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها على المستويين الإقليمي والوطني للبحر الأبيض المتوسط،

ومع الأخذ في الاعتبار أن تحقيق خطة عام 2030 في منطقة البحر الأبيض المتوسط يتطلب نموذجًا جديدًا للتنمية المستدامة حيث لم يعد العمل يتم في صوامع، ولكنه مرتبط ارتباطًا جوهريًا،

وإذ تدرك الحاجة إلى إطار استراتيجي يضمن الاستمرارية والكفاءة والتكامل والاتساق عبر منظومة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة، وبالنظر في الحاجة إلى مطابقة الطموح بالقدرات المطلوبة والتكاليف التشغيلية للأمانة بأكملها، بما في ذلك مكونات خطة عمل البحر المتوسط،

وإذ تحيط علما مع التقدير بالعمل الذي تقوم به اللجنة التوجيهية للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ومكتب الأطراف المتعاقدة في تقديم التوجيه لإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط،

1. *تعتمد* الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط 2022-2027، الواردة في مرفق هذا القرار، كإطار استراتيجي رئيسي لإعداد وتنفيذ برامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ؛

2. *وتدعو* الأطراف المتعاقدة أن تشارك بشكل كامل وتساهم في تنفيذها بدعم من الأمانة ومكونات خطة عمل البحر المتوسط لتحقيق رؤيتها ونتائجها الملموسة على أرض الواقع؛

3. *وتحث* شركاء خطة عمل البحر المتوسط والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وأوساط الصناعة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين للتعاون ودعم تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وضمان التآزر، ومواءمة الجهود، والاستفادة المثلى من الموارد، وتجنب الازدواجية؛

4. *وتطلب* من الأمانة مضاعفة الجهود لتنفيذ الإستراتيجية متوسطة الأجل بطريقة متكاملة وتعبئة الموارد الكافية والتواصل، بالتعاون مع الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة المعنيين؛

5. *كما تطلب أيضا* من الأمانة رصد تنفيذ الإستراتيجية متوسطة الأجل والإبلاغ عنها على أساس كل برنامج عمل لفترة سنتين على النحو الذي اعتمده اجتماع الأطراف المتعاقدة، مسلطة الضوء على مساهمة برامج العمل في تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل والنتائج الاستراتيجية والأهداف ذات الصلة ولهذا الغرض تحديث استراتيجية تعبئة موارد خطة عمل البحر المتوسط من أجل تنفيذها.

مرفق

الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط 2022-2027

برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الاستراتيجية متوسطة الأجل لخطة عمل البحر المتوسط

2027-2022

استراتيجية متوسطة الأجل تساهم في عقد العمل من أجل أهداف التنمية المستدامة

مع الموعد النهائي لعام 2030 لتحقيق خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة، فإن عقد العمل يدعو إلى تسريع الحلول المستدامة من المستوى العالمي إلى الإقليمي وإلى المستوى الوطني/المحلي. تساهم الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط في تنفيذ جدول الأعمال وإنجازات أهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بحماية البيئة البحرية والساحلية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية. ستساهم الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل أيضًا في تنفيذ إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. علاوة على ذلك، فإنها توفر فرصة للمساهمة في عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل أهداف التنمية المستدامة، وعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات.

جدول المحتويات

جدول المحتويات 5
1. مقدمة 7
2. معلومات أساسية 7
2.1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط واتفاقية برشلونة 7
2.2. السياق الدولي 9
2.3. السياق الإقليمي 11
3. تحليل الوضع أو حالة بيئة البحر الأبيض المتوسط 14
4. الأساس المنطقي والرؤية 16
4.1. الأهداف والغايات 17
4.2. مفاهيم ومبادئ الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 17
5. مجالات العمل الرئيسية 18
البرنامج: 1. نحو منطقة البحر المتوسط وساحله الخالية من التلوث والقمامة والمتبنية للاقتصاد الدائري 19
مقدمة عامة 19
المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية 19
الأهداف 20
النتائج 20
البرنامج 2: نحو نظم إيكولوجية صحية للبحر المتوسط وتنوع بيولوجي معزز 23
مقدمة عامة 23
المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية 23
الأهداف 24
النتائج 25
البرنامج 3: نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط المقاومة للمناخ 26
مقدمة عامة 27
المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية 27
الأهداف 28
النتائج 28
البرنامج 4: نحو الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية بما في ذلك الاقتصاد الدائري والأزرق 30
مقدمة عامة 30
المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية 30
الأهداف 31
النتائج 31
البرنامج التأسيسي 5: حسن الإدارة 33

مقدمة عامة 33
المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية 33
الأهداف 33
النتائج 34
برنامج التمكين 6: نحو رصد وتقييم ومعرفة ورؤية المتوسط والساحل لاتخاذ قرارات مستنيرة 36
مقدمة عامة 36
المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية 36
الأهداف 36
النتائج 37
برنامج التمكين 7: من أجل المناصرة المستنيرة والمتسقة والتوعية والتعليم والاتصال 39
مقدمة عامة 39
المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية 39
الأهداف 39
النتائج 39
6. التنفيذ 41
6.1. أساليب التنفيذ والشراكات 41
6.2. التمويل وتعبئة الموارد 42
6.3. الرصد والتقييم 43
التذييل الخاص بالأهداف والمؤشرات لكل برنامج من خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2027 44
برنامج التمكين 6: نحو رصد وتقييم ومعرفة ورؤية المتوسط والساحل لاتخاذ قرارات مستنيرة 46

1. مقدمة

1. لقد أقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط والأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها - 21 دولة ساحلية من دول البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي - بشكل تدريجي إطارًا مؤسسيًا وقانونيًا وتنفيذيًا شاملاً وفريدًا يدمج اللبنات الأساسية للاستدامة في البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها السبعة، إذ يشمل هيكلها الأمانة والبرنامج المعني بتقييم التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط والتحكم فيه وستة مراكز نشاط إقليمية والأهم من ذلك 22 طرفًا متعاقدًا، يستند برنامج البحار الإقليمية التابع للأمم المتحدة إلى تجربة ذات معنىً لتحديد أهدافه المستقبلية والعمل بطريقة فعالة ومتكاملة.

2. ويوفر توقيت الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 الفرصة للمساهمة بطريقة متماسكة في العمليات العالمية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، والإجراءات تجاه عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظم الإيكولوجية وعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة. كما أنه يتيح الفرصة للترابط مع الاستراتيجية متوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2025، والتي تمت الموافقة عليها في الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في شباط/فبراير2021.

3. يشمل السياق العالمي لإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل عددًا من العمليات، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد 2020 والذي هو قيد التفاوض حاليًا، واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومؤتمر الأمم المتحدة الحكومي الدولي الجاري بشأن صك دولي ملزم قانونًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن الحفظ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (BBNJ)، وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة، و تنفيذ الاتفاقات البيئية العالمية متعددة الأطراف ذات الصلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

4. ويدمج تصميم الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 توصيات رئيسية على أساس تقييم الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021؛ وتقييمات منتصف المدة لاستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة (MSSD) للفترة 2016-2025، وخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)، بالإضافة إلى النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة في تقرير حالة الجودة في البحر الأبيض المتوسط لعام 2017 (QSR)، وتقرير حالة البيئة والتنمية لعام 2020 (SoED)، والتقرير الأول لتقييم البحر الأبيض المتوسط (MAR1): التغير المناخي والبيئي في حوض البحر الأبيض المتوسط والوضع الحالي والمخاطر المستقبلية، الذي أعده خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي.

5. تعكس الاستراتيجية متوسطة الأجل الدافع السياسي الواسع الذي عبر عنه إعلان نابولي الوزاري، الذي تم تبنيه في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة (نابولي، إيطاليا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر2019). لقد أظهر إعلان نابولي التزامًا سياسيًا قويًا من أجل عمل محدد لتحقيق وضع بيئي جيد ودعم التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث يشكل إلهامًا واضحًا للتصميم الاستراتيجي لذلك العمل. تستوعب الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل أيضًا عملية التشاور التي اكتملت في عام 2019 لتقييم تنفيذ خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط الحالية، بالإضافة إلى عمليات وضع استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2026-2035، وخطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد 2020، والاستراتيجية الإقليمية للمحميات البحرية لما بعد 2020، وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، واستراتيجية مكافحة التلوث الناتج عن السفن للفترة 2022-2030.

6. يهدف تنفيذ الإستراتيجية متوسطة الأجل إلى تحقيق تغيير تحولي وفي إحراز تقدم جوهري في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها من قبل الأطراف المتعاقدة، وتعزيز الإنفاذ والامتثال لأحكامها وتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي لتحقيق والحفاظ على الحالة البيئية الجيدة (GES) والتقدم بشكل جوهري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط. ولتحقيق هذا الطموح، من المهم إبراز الحاجة إلى الموارد الكافية والتوعية، في المقام الأول، والقيادة والمشاركة الكاملة للأطراف المتعاقدة وكذلك الشراكات القوية والشاملة والتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والعالمية. يضاعف وباء كوفيد-19 وعدم القدرة على التنبؤ الذي يحيط به الأزمة الثلاثية المتمثلة في التلوث وفقدان الطبيعة وتغير المناخ. تهدف الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط إلى المساهمة في "الانتعاش الأخضر" في البحر الأبيض المتوسط الذي سيعالج بفعالية هذه الأزمة، وهو مفهوم يسلط الضوء على الحاجة الملحة للتعافي من كوفيد-19 إذ أن التعافي سيكون أكثر استدامة بيئيًا ومرونة من الوضع الراهن قبل انتشار الوباء والذي يمكن أن يدعم تحول اقتصادات البحر الأبيض المتوسط في إطار تحول مدروس نحو مزيد من الاستدامة والمرونة.

2. معلومات أساسية

2.1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط واتفاقية برشلونة

7. إن اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة الموقعة في 1976 والمعدلة في 1995)، مع بروتوكولاتها السبعة ذات الصلة، هي الإطار القانوني الإقليمي المتعدد الأطراف الوحيد الذي يحدد الالتزامات " *منع التلوث في منطقة البحر الأبيض المتوسط والتخفيف من حدته ومكافحته والقضاء عليه إلى أقصى حد ممكن*" و "*حماية البيئة البحرية وتعزيزها في تلك المنطقة للمساهمة في تنميتها المستدامة*". يخضع الإطار التنظيمي لخطة عمل البحر المتوسط للتحديث والتوسيع المستمر، ويظل فريدًا وملائمًا تمامًا. وقد نصت البروتوكولات السبعة لاتفاقية برشلونة على توسيع نطاق تطبيقها ليشمل قاع البحر وباطن تربته، بالإضافة إلى المناطق الساحلية الأرضية، بما في ذلك الأراضي الرطبة، ومستجمعات مياه الأنهار؛ واتخاذ تدابير للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري، وتعزيز التوافق مع الأهداف العالمية؛ وتعزيز المناطق المحمية بشكل خاص؛ تعزيز التزامات المنطقة بأهداف أكثر طموحا لضمان الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية؛ والتخلص التدريجي من التلوث من المصادر البرية والبحرية؛ وتعزيز الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والاقتصادات الدائرية؛ وضمان خلو البحر الأبيض المتوسط وسواحله من القمامة والأنشطة البحرية المستدامة.

8. يسترشد عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط ونظام اتفاقية برشلونة بأكمله لتنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، واستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025 والاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية الأخرى بالإضافة إلى خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي والرصد والتقييم المتكاملين، يسترشد باستراتيجية متوسطة الأجل مدتها ست سنوات ويتم تنفيذه من خلال برامج عمل وميزانيات تدوم عامين. تم اعتماد الإستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 من قبل الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (أثينا، اليونان، 9-12 شباط/فبراير 2016) برؤية تتطلع إلى "*بحر أبيض متوسط معافى ينعم بأنظمة إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا تساهم في التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية*".

9. وفي السنوات الأخيرة، أعطى برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط الأولوية بشكل متزايد للشراكات مع المنظمات العالمية والإقليمية لتنفيذ ولايتها وتنسيق الأثر وتعظيمه وتحقيق التغيير التحويلي. كما يتم دعم الأنشطة من خلال عدد من المشاريع والمبادرات التي يمولها المانحون. وسيستفيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط والخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 من برنامج رئيسي يموله مرفق البيئة العالمية (برنامج المتوسط، 42 مليون دولار) وثلاثة مشاريع ممولة من قبل المفوضية الأوروبية (أزيد من 8 مليون دولار) والتي أفادت فائدة جمة في تحقيق أهداف طموحة في عدة مجالات من ولاية خطة عمل البحر المتوسط

10. وفّر الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها (نابولي، إيطاليا، 2-5 كانون الأول/ديسمبر2019) الالتزام السياسي من خلال إعلان نابولي الوزاري وحدد المبادئ والجدول الزمني للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 من خلال قراراتها ذات الصلة. وافقت الأطراف المتعاقدة، من خلال إعلان نابولي الوزاري على " *المجالات الأربعة ذات الأولوية للإجراءات والالتزامات التي تم تحديدها في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة التي ستكون جزءًا من الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 لنظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة، ولتعزيز حسن الإدارة وآليات الإنفاذ الخاصة بها*".

مقتطف من تقرير الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة (UNEP/MED IG.24/22)
تستند الإستراتيجية متوسطة الأجل إلى المبادئ والمتطلبات التالية:

- يجب أن تتواءم الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة مع السياق العالمي لخطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي، وتنفيذ اتفاقية باريس، وقرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة وتنفيذ الاتفاقات البيئية العالمية متعددة الأطراف في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط؛

ستعتمد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة على العناصر التالية، من بين عناصر أخرى:

- تفرد ولاية نظام خطة عمل البحر الأبيض المتوسط في المنطقة؛
- المزايا النسبية التي تتمتع بها منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة بأبعادها الثلاثة (المؤسسية والتنظيمية والتنفيذية)؛
- الخبرات والإنجازات والعمليات الكبرى والدروس المستفادة على مدار العقود الأربعة الماضية وبخاصة في فترة العامين الأخيرة؛
- احتياجات الأطراف المتعاقدة وسياساتها والتزاماتها على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛
- الرؤية والاعتبارات الرئيسية وتقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية إلى جانب الدروس المستفادة من تنفيذها؛
- أعمال التقييم الأكثر دقة التي يجري الاضطلاع بها في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
- تحليل التحديات البيئية الكبرى التي ستواجهها منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال الأعوام القادمة؛
- تحليل القضايا الناشئة ذات الأهمية الخاصة للمنطقة؛
- النموذج الجديد اللازم لتنفيذ خطة 2030، والذي لا يجري فيه العمل على قضايا البيئة والتنمية المستدامة في دوائر مغلقة، بل يرتبط بها بصورة جوهرية؛
- تنفيذ وتعزيز الأدوات الشاملة لمنظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة؛
- الاهتمام المتزايد الذي تبديه الجهات الفاعلة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخارجها فيما يتعلق بمشاركة منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة؛
- الفرص المتاحة في المنطقة من حيث إمكانية الوصول إلى الموارد المالية والمعرفة ومشاركة أصحاب المصلحة؛ و
- المزايا التي تتمتع بها الجهة بكونها جزءًا من آلية عالمية مشتركة بين الحكومات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأمم المتحدة

- وسيحفز التركيز والتكامل والتنويع في الاستجابات والنهج على تطوير الإستراتيجية متوسطة الأجل لتعكس تنوع المنطقة
- ولا بد أن يراعي تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل الحالية وإعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل القادمة عمليات التقييم ذات الصلة ضمن منظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة (بما في ذلك تقييم الإستراتيجية متوسطة الأجل للإستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016- 2025، والتقييم متوسط الأجل لخطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط لعام 2017، وحالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2020 وإعداد الدراسة الاستبصارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط 2050)؛
- ولا بد من إجراء العملية تحت قيادة المكتب، ويجب أن يكون إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل الجديدة مدفوعًا من قبل الأطراف المتعاقدة، وأن يشمل مشاركة فريق التنسيق التنفيذي، وأن يكفل مشاركة أصحاب المصلحة على أوسع نطاق ممكن.

11. تستند الاستجابة الاستراتيجية التي انتهجها برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط للتصدي لأزمة كوفيد-19 على الكتل المنصوص عليها في ورقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للاستجابة لكوفيد-19 المعنونة "*العمل مع البيئة لحماية الناس*"، وتحديدًا: (1) مرحلة الطوارئ الطبية والإنسانية؛ (2) التغيير التحولي من أجل الطبيعة والناس؛ (3) الاستثمار لإعادة البناء بشكل أفضل؛ (4) تحديث الإدارة البيئية العالمية، مع التركيز على العناصر ذات الصلة بإطار العمل القانوني والسياسي ونظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة. تمت مراعاة الإجراءات ذات الأولوية المحددة بشكل كامل في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027.

2.2. السياق الدولي

12. تم تطوير الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 بما يتماشى تمامًا مع المبادرات العالمية وأهدافها. وأمر جوهري هنا هو **خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة** وأهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، ولا سيما الهدف 14. الحياة تحت الماء فيما يتعلق بالتلوث (الغاية 14.1)، النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية (الغاية 14.2)، المناطق البحرية المحمية (الغاية 14.5)؛ بالإضافة إلى العديد من الغايات الأخرى كما هو معروض في الأقسام التالية. يُعتبر النهج الإقليمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها أمرًا ضروريًا خاصة بالنسبة للغايات ذات الطبيعة العابرة للحدود، ولا سيما بالنظر إلى أنه في المراجعات الوطنية الطوعية، فإن أقل التقارير التي يتم الإبلاغ عنها تتعلق بالبيئة والطبيعة، مثل الحياة تحت الماء (الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة) والعمل المناخي (الهدف 13) والحياة على الأرض (الهدف 15)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف 12)، وكذلك الشراكة لتحقيق الأهداف (الهدف 17).

13. يشمل **عقد الأمم المتحدة للعمل**، الذي تم إطلاقه في عام 2020، العديد من العقود المواضيعية. يتمثل الهدف الشامل لعقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي [حلقة الوصل]، الذي يدعمه كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة واتفاقية التنوع البيولوجي كهدف، يتمثل في وقف وعكس اتجاه تدمير وتدهور بلايين الهكتارات من النظم الإيكولوجية بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين والمنظمات والحكومات. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات [حلقة الوصل]، الذي تنسقه اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات واليونسكو، سيوفر إطارًا مشتركًا يضع علم المحيطات في خدمة الإجراءات التي تتخذها البلدان لإدارة المحيطات على نحو مستدام، مع تبني عملية تشاركية وتحويلية، بحيث يمكن للعلماء وصانعي السياسات والمديرين ومستخدمي الخدمات العمل معًا حتى تتم الاستفادة من علوم المحيطات وضمان فوائد أكبر لكل من النظام البيئي للمحيطات والمجتمع.

14. تتم مراعاة قرارات **جمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA)** ذات الصلة لدى إعداد الإستراتيجية متوسطة الأجل [حلقة الوصل]. كما يجب مراعاة مساهمات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2020 بشأن التنمية المستدامة [حلقة الوصل]، الذي يشير إلى أن تفشي كوفيد-19 يستدعي التصدي للتهديدات التي تتعرض لها الحياة البرية والنظم الإيكولوجية ويعترف بدور التنسيق على المستوى الإقليمي باعتباره مهمًا لمعالجة القضايا العابرة للحدود وتسهيل النهج المتماسكة إقليمياً.

قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة

- قرارات الدورة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2014) 5/1 المواد الكيميائية والنفايات؛ 6/1 الحطام البلاستيكي البحري والجزيئات البلاستيكية الدقيقة؛ و8/1 التكيف القائم على النظم الإيكولوجية؛
- الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2016) "*تعزيز هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات*" قرارات بشأن 7/2 الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ 8/2 الاستهلاك والإنتاج المستدامان؛ و10/2 المحيطات والبحار.
- الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2017) "*نحو كوكب خالٍ من التلوث*" القرارات 7/3. القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛ 10/3 معالجة تلوث المياه لحماية واستعادة النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه؛
- الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2019) "*حلول مبتكرة للتحديات البيئية والاستهلاك والإنتاج المستدامين*" قرارات: 1/4 مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ 4/4 معالجة التحديات البيئية من خلال ممارسات الأعمال المستدامة؛ 6/4 نفايات بلاستيكية بحرية وجسيمات بلاستيكية دقيقة؛ 7/4 الإدارة السليمة بيئياً للنفايات؛ 8/4 الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ 9/4 معالجة التلوث الناتج عن المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد؛ 11/4 حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية؛ 14/4 الإدارة المستدامة للنيتروجين
- قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة القادمة ذات الصلة بخطة عمل البحر المتوسط

15. **تم إعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة** مع التركيز على دعم خطة 2030 وعقد العمل، وتحديد ثلاثة أهداف وبرامج استراتيجية تتعلق بتحقيق استقرار المناخ؛ والعيش في وئام مع الطبيعة؛ وكوكب خالٍ من التلوث. وهي مدعومة بسبعة برامج فرعية ستدعم، على وجه الخصوص، وتسرع وتوسع التحول إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة لتحقيق الاستدامة الكوكبية للناس والازدهار والإنصاف.

16. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة **التوجيهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية (2021-2024)** والتي حددت في البداية خمسة اتجاهات استراتيجية (تغير المناخ، الاستهلاك والإنتاج المستدامين/الاقتصاد الدائري/التلوث، التنوع البيولوجي البحري، الرصد والتقييمات وإدارة المعرفة). في عام 2019، نشرت هيئة البحار الإقليمية تقريرًا عن القواعد الارشادية "*متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة*" [حلقة الوصل] ودراسات الحالة [حلقة الوصل]، بما في ذلك الإرشادات والتوصيات بشأن دور البحار الإقليمية في المساهمة في إعداد التقارير الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وتكمل هذه المواد **استراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة البحرية والساحلية (2020-2030) التي** تركز على أربعة أهداف استراتيجية تتعلق بالمعرفة؛ والاقتصاد الدائري والاستهلاك والإنتاج المستدامان؛ وسياسات واستراتيجيات الإدارة المتكاملة؛ وأدوات التمويل المبتكرة. منذ عام

2020، نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة العديد من التقارير لمواجهة وباء كوفيد-19، بما في ذلك **ورقة استجابة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتصدي لكوفيد-" 19العمل مع البيئة لحماية البشر"**؛ المناهج الخضراء للتعافي من مرض كوفيد -19: مذكرة السياسة العامة للبرلمانيين [حلقة الوصل]؛ وكوفيد-19، والبيئة، وأنظمة الغذاء: التقرير «احتواء وتكييف وإعادة البناء بشكل أفضل" [حلقة الوصل].

17. تتضمن **اتفاقية التنوع البيولوجي** الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020 [حلقة الوصل]، خمس غايات استراتيجية و20 هدفًا من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي، مع المؤشرات المقابلة [حلقة الوصل]. العمل جار لإعداد **إطار عمل التنوع البيولوجي لما بعد 2020** [حلقة الوصل] الذي يشمل المشاورات الإقليمية والمواضيعية. تابع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط العملية عن كثب وساهم بآرائه المتوسطية في المراجعات المختلفة للوثائق المساهمة في صياغة الإطار، بما في ذلك قضايا الرصد كما حددها برنامج التقييم والرصد المتكاملين. يعتبر هذا الإطار مناسبًا جدًا لخطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد 2020 وستتم مراعاته على النحو الواجب عند تنفيذ الإستراتيجية متوسطة الأجل.

18. تعد **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)** المعاهدة الأم لاتفاقية باريس لعام 2015 [حلقة الوصل] ولبروتوكول كيوتو لعام 1997. يكمن الهدف الأساسي لهذه الاتفاقيات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي، في إطار زمني يسمح للنظم الإيكولوجية بالتكيف بشكل طبيعي وتمكين التنمية المستدامة. في عام 2019، نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تقريرًا خاصًا عن المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير [حلقة الوصل] بما في ذلك الاستجابات الموصى بها. وعقب ذلك، استمر الحوار بين الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف لمناقشة كيفية تعزيز إجراءات التكيف والتخفيف فيما يتعلق بالمحيطات وتغير المناخ، مع الاستفادة من المعارف والنتائج العلمية الواردة في تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والتقارير المقدمة من الأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف. [حلقة الوصل].

19. تشمل الاستراتيجيات العالمية والاتفاقات متعددة الأطراف بشأن البيئة والعمليات الأخرى ما يلي:

- الخطة الإستراتيجية للمنظمة البحرية الدولية (IMO) للفترة 2018-2025 [حلقة الوصل] تركز على سبعة اتجاهات استراتيجية وقد وضعت لكل منها عددًا من مؤشرات الأداء وتتضمن قائمة من المخرجات الملموسة لكل فترة سنتين. كما أن استراتيجية المنظمة البحرية الدولية بشأن غازات الدفيئة [حلقة الوصل] وخطة عمل المنظمة البحرية الدولية لمعالجة القمامة البحرية الناتجة عن السفن مهمتان [حلقة الوصل]، وكلاهما تم اعتماده في 2018؛
- اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها - الإطار الاستراتيجي 2012-2021 [حلقة الوصل]؛
- اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق وبرنامج العمل والقرارات المعتمدة خلال الاجتماع الثالث للأطراف المتعاقدة (2019) [حلقة الوصل]؛
- اتفاقية استوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، وبرنامج العمل والقرارات المعتمدة في الاجتماع التاسع للأطراف المتعاقدة (2019) [حلقة الوصل].
- معاهدة المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS)/الخطة الاستراتيجية للأنواع المهاجرة 2015-2023 [حلقة الوصل]؛
- الرؤية الإستراتيجية 2021-2030 بشأن اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض [LINK]؛
- الخطة الإستراتيجية 2016-2024 بشأن اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية [حلقة الوصل]؛
-

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM)، إطار سياسة لتعزيز السلامة الكيميائية في جميع أنحاء العالم [حلقة الوصل]؛

20. يتم أيضًا إنشاء روابط مع مجموعات العمل مثل "*فريق الخبراء مخصص مفتوح العضوية بشأن القمامة البحرية والجسيمات البلاستيكية البحرية* «الذي تم إنشاؤه في الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة [حلقة الوصل] ومؤتمرات المحيطات الرئيسية مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات [حلقة الوصل]، ومؤتمر محيطنا [حلقة الوصل] والمؤتمر العالمي لحفظ الطبيعة [حلقة الوصل].

2.3. السياق الإقليمي

21. يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط وينجز في منطقة تتميز بمجموعة متنوعة من منصات وشراكات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف. ونظرًا لكونه الأكثر شمولاً والأطول أمداً لمنطقة البحر الأبيض المتوسط في الأمور المتعلقة بالاستدامة البيئية، والوحيد الذي يوفر إطارًا قانونيًا شاملاً لجميع بلدان البحر الأبيض المتوسط، فقد ألهم نظام اتفاقية برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط-برشلونة تعاونًا قويًا داخل المنطقة، مع الجهات الفاعلة والمبادرات الإقليمية الهامة من خلال سياسات الشراكة الرسمية. تُعد تجربة التوعية هذه ميزة كبيرة مع إمكانية تكرارها من أجل التنفيذ الفعال للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027. يتم دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط في عمله المتعلق بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي، لا سيما من خلال عدد من الشراكات. يشمل السياق الإقليمي الذي يتم فيه إعداد الاستراتيجية متوسطة الأجل أيضًا اللجان الاقتصادية الإقليمية والاتفاقيات والمبادرات التابعة للأمم المتحدة.

22. لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط أكثر من 45 شريكًا معتمدًا والعديد من مذكرات التفاهم للتعاون (بما في ذلك مع منظمة الأغذية والزراعة/المجلس العالمي لمصايد الأسماك، الاتفاقات المتعلقة بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، أمانة الاتحاد من أجل المتوسط، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، لجنة البحر الأسود). وقعت **أمانة الاتحاد من أجل المتوسط** وأمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط-اتفاقية برشلونة مذكرة تفاهم في اسطنبول (تركيا)، في كانون الأول/ديسمبر 2013 تنص على تعاون أقوى في عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يتماشى مع القرارات والإعلانات الوزارية الصادرة عن اجتماعات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط ذات الصلة [حلقة الوصل]، وكذلك برامج العمل الخاصة بكلتا المنظمتين. وقعت **الهيئة العامة لمصايد أسماك من أجل البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO/GFCM)** وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط مذكرة تفاهم في عام 2012. يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط والمجلس العالمي لمصايد الأسماك في شراكة وثيقة من أجل الجمع بين التنوع البيولوجي ومصايد الأسماك من حيث البيانات والمعلومات المشتركة والتقارير والتقييمات المشتركة، لا سيما لتنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر المتوسط وساحله ومعايير التقييمات ذات الصلة ونشر أول تقرير عن حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ((2017 MED QSR؛ وأيضًا من حيث تدابير الحماية والإدارة المكانية للتنوع البيولوجي البحري. الهدف العام من استراتيجية **الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي (ACCOBAMS)** (الفترة 2014-2025) هو "*تحسين حالة حفظ الحوتيات وموائلها في منطقة هذا الاتفاق بحلول عام 2023*"؛ ويستمر التعاون مع هذا الاتفاق. تم إعداد **برنامج البحر الأبيض المتوسط للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية للفترة** 2017-2020 بما يتماشى مع برنامج الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية العالمي؛ ويستمر التعاون والتكامل في تنفيذ استراتيجيات وبرامج عمل المنظمتين.

23. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، تم اعتماد **التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية (MSFD)** في 17 حزيران/يونيو 2008 ويظل إطار تنفيذه مهمًا للغاية لتنفيذ خارطة طريق نهج النظام الإيكولوجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط وبرنامجه للتقييم والرصد المتكاملين الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة (IMAP). يتم استكمال ذلك من خلال استراتيجية التنوع البيولوجي للاتحاد الأوروبي لعام 2030، والتي تتضمن أهدافًا تتمثل في "ضرورة حماية 30٪ على الأقل من اليابسة و30٪ من البحر في الاتحاد الأوروبي" والتي يجب حماية 10٪ منها بشكل صارم، بالإضافة إلى مبادرة تضم أهداف استعادة محددة. وفيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر والدائري وتغير المناخ، لدى المفوضية الأوروبية 6 أولويات للفترة 2019-2024، والتي تشمل "***الاتفاق الأخضر الأوروبي - السعي لتكون أوروبا أول قارة محايدة مناخياً***» والتي من خلال استراتيجية التنوع البيولوجي وطموح التخلص تماماً من التلوث توفر خارطة طريق تشمل إجراءات لتعزيز الاستخدام الفعال للموارد من خلال الانتقال إلى اقتصاد نظيف دائري واستعادة التنوع البيولوجي وخفض التلوث. علاوة على ذلك، فإن عمل **وكالة البيئة الأوروبية (EEA)** لتوفير معلومات سليمة ومستقلة عن البيئة، مثل التقرير المشترك بين الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط لعام 2020، مهم للعمل المستقبلي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، خاصة فيما يتعلق بقاعدة المعرفة.

24. كما أن التعاون مستمر مع هيئات ووكالات ومكاتب الأمم المتحدة الأخرى. ولهذه الغاية، يستمر التعاون مع اللجان الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة ذات الصلة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الإسكوا)، فيما يتعلق بلجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة وخارجها، وكذلك مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ذات الصلة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط.

25. علاوة على ذلك، تم تعزيز التعاون مع هيئات البحار الإقليمية الأخرى، مثل اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة حماية البيئة البحرية في منطقة بحر البلطيق ولجنة البحر الأسود؛ ويعالج هذا التعاون، من بين أمور أخرى، تحديات التخلص من القمامة البحرية والتلوث البلاستيكي. وفيما يتعلق بهذه القضية، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط أيضًا مع اتفاقية بازل ويشارك بنشاط في

الشراكة بشأن النفايات البلاستيكية، في حين أن نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط -اتفاقية برشلونة قد أطلق أيضًا منصة التعاون الإقليمي بشأن القمامة البحرية. تهدف كلتا المبادرتين إلى حشد جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص.

26. هذه القائمة ليست شاملة، وسيتم أيضًا النظر في العمليات الإقليمية الأخرى، بما في ذلك تلك التي يدعمها خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، والصندوق المتوسطي، والعديد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات/المنظمات المهنية النشطة جدًا في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

27. أخيرًا، تمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط مثالًا قويًا للتعاون والشراكات في منصات وشراكات التعاون شبه الإقليمية ومتعددة الأطراف والثنائية، والتي تتناول القضايا العابرة للحدود، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي الأيوني، ومبادرة غرب البحر الأبيض المتوسط، والاتفاقيات دون الإقليمية للتأهب والاستجابة لحوادث التلوث البحري الكبرى (مثل اتفاقية راموج)، إلخ.

3. تحليل الوضع أو حالة بيئة البحر الأبيض المتوسط

28. توفر التقييمات الرئيسية التي أجريت في منطقة البحر الأبيض المتوسط أساسًا ضرورياً للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027. وهذه التقييمات تتضمن:

- التقرير عن حالة النوعية للمنطقة المتوسطية لعام 2017، وهو التقييم الأول الذي يستند إلى الأهداف الإيكولوجية لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين التي تبنتها في عام 2016 جميع البلدان المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط، أطراف اتفاقية برشلونة.
- خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة-الخطة الزرقاء (2020)، تقرير عن حالة البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط.
- الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط (2020)، نحو متوسط أنظف: عقد من التقدم. رصد مبادرة أفق 2020 الإقليمية؛
- خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، 2020، تغير المناخ والبيئة في حوض البحر الأبيض المتوسط - الوضع الحالي ومخاطر المستقبل. تقرير التقييم المتوسطي الأول (MAR1)؛
- شبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المشمولة بحماية خاصة، 2019، حالة المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط في عام 2016، يتم تحديثها في عام 2021، (وتستخدم كمرجع أساسي للتقدم المحرز بعد عام 2020 في المناطق البحرية المحمية)؛ و
- العديد من التقييمات المواضيعية الأخرى التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والصندوق العالمي للطبيعة، والاتحاد الأوروبي ومركز البحوث المشتركة (JRC) وغيرها.

29. تظهر هذه المجموعة الشاملة من التقييمات الأخيرة أنه على الرغم من التقدم الملحوظ، فإن دول البحر الأبيض المتوسط ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المتفق عليها وتنفيذها بالكامل، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإيكولوجية للوضع البيئي الجيد في البحر الأبيض المتوسط وساحله. وتُظهر غالبية الاتجاهات الملحوظة تطورات إما تتقدم نحو تحقيق أهداف محددة، ولكن بمعدل غير كافٍ أو متفاوتة عبر البلدان، وإما تبتعد عن الهدف. بناءً على تقرير التنمية المستدامة لعام 2020 [حلقة الوصل] تتطلب دول البحر الأبيض المتوسط بشكل عام مزيدًا من الجهود لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة مع تحديات خاصة متبقية لتحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة "*الحياة تحت الماء*" والهدف 15 "*الحياة في البر*" لجميع دول البحر الأبيض المتوسط. هناك حاجة إلى تركيز خاص لضمان اتباع نهج إقليمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالبيئة والتي لم يتم الإبلاغ عنها من قبل البلدان، ولا سيما الأهداف 12 و13 و14 و15. أخيرًا، منذ عام 2020، تم الإبلاغ عن أن وباء كوفيد-19 ستكون له آثار سلبية شديدة على تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة على الرغم من أن التأثيرات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالبيئة (الأهداف 12 و13 و14 و15) لم يتم تقييمها بالكامل.

30. لذلك لا تزال البيئة البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط مهددة بسبب الضغوط والتهديدات المتزايدة التي تم تلخيصها في تقرير حالة البيئة البحرية لعام 2020 على النحو التالي: 1) تغير المناخ، مع تحديد البحر الأبيض المتوسط كنقطة ساخنة من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ؛ 2) الكثافة السكانية في المناطق الساحلية التي تستمر في الزيادة؛ 3) الآثار الصحية للتلوث الجوي في المناطق الحضرية والموانئ والانبعاثات من السفن؛ 4) الآثار الصحية الناجمة عن نقص إمدادات المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، خاصة في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط؛ 5) النفايات وإدارتها، وخاصة النفايات البلاستيكية؛ 6) ممارسات المصايد، حيث أن 78٪ من المخزونات المقدرة يتم الإفراط صيدها؛ 7) الوقود الأحفوري، 8) الإفراط في استخدام المنتجات الكيماوية والصيدلانية، خاصة في دول شمال البحر الأبيض المتوسط؛ 9) العدد المتزايد للأنواع غير الأصلية المسجلة والمستقرة في البحر الأبيض المتوسط.

31. كما يمكن ملاحظة التقدم، لا سيما في التعاون النشط بشأن المسائل البيئية وإدماج البيئة في السياسات القطاعية، خاصة فيما يتعلق بولاية نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة وأطرافها المتعاقدة. تبنت بلدان البحر الأبيض المتوسط أهدافًا مشتركة وأطر تعاون، ووضعت مسارًا مشتركًا نحو التنمية المستدامة، بما في ذلك نهج النظام الإيكولوجي ((EcAp، واعتمدت الخطط والأطر، ومكافحة التلوث والوقاية منه، وتغير المناخ، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وغيرها من الاستراتيجيات والخطط في دعم بروتوكولات اتفاقية برشلونة. ونتيجة لذلك، يتم الاعتراف بشكل متزايد بالنهج القائمة على التكامل والنظم باعتبارها الطريقة الأكثر فعالية لمعالجة العوامل النظامية والضغوط المشتركة والتأثيرات المتراكمة مثل نهج النظام الإيكولوجي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) والتخطيط المكاني البحري (MSP) والاستهلاك والإنتاج المستدامان، وتم حشد تمويل كبير من خلال مرفق البيئة العالمية والمفوضية الأوروبية لتنفيذ إجراءات ملموسة لدعم البلدان. شهد البحر الأبيض المتوسط انخفاضًا في بعض مصادر التلوث الرئيسية والمخاطر الصحية، مع زيادة الصرف الصحي ومعالجة مياه الصرف الصحي وتقليل الانسكابات العرضية للنفط والمواد الضارة الأخرى من السفن، على الرغم من حركة المرور الكثيفة. أيضًا، تم بذل جهود خاصة في جميع أنحاء المنطقة لبناء القدرة على الرصد والتقييم، ولا سيما مع اعتماد برنامج الرصد والتقييم المتكاملين وتنفيذه بدعم من المفوضية الأوروبية، وكذلك نظام

المعلومات البيئية المشترك (SEIS) الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي للحد من التلوث البحري وتطوير مؤشرات التنمية المستدامة وآلية متابعة الاستدامة المتوسطية.

32. وتسلط نتائج تقرير حالة البيئة والتنمية الأخير الضوء على بعض نقاط القوة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. تشترك البلدان الواقعة حول البحر الأبيض المتوسط في تاريخ وإرث مشترك (كما يشهد على ذلك عدد مواقع التراث الطبيعي والثقافي التي صنفتها اليونسكو)، كما تشترك في أوجه التشابه في أنماط الحياة والقيم (ثقافة الإبداع والقيادة، والنظام الغذائي المتوسطي المشهور عالميًا). كما أن منطقة المتوسط تحظى بوصول واسع إلى التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية لكل من البنين والبنات (مع وجود تباينات محدودة ولكنها مستمرة)، وهي أول منطقة في العالم تضع استراتيجية إقليمية للتعليم من أجل التنمية المستدامة. ومع أن بلدان المنطقة تواجه حالات متناقضة، فإنها ترتبط ببعضها البعض من خلال تدفقات الأشخاص والسلع والموارد المالية والمعلومات والتفاعلات الاجتماعية، وكذلك من خلال التدفقات البيئية والموارد الطبيعية المشتركة (البحر الأبيض المتوسط وتياراته البحرية وتدفقات الأنهار والأحواض، الأنواع المهاجرة، وما إلى ذلك). لقد سمحت هذه الترابطات بوضع عدد كبير من آليات التعاون عبر البحر الأبيض المتوسط: مثلا الشبكات العلمية والتعاون، ومنظمات المجتمع المدني، والشبكات المواضيعية (المدن، والشباب، والنساء، وما إلى ذلك)، وكذلك الأطر المؤسسية. من جهة أخرى، فقد حققت المنطقة معدلا مرتفعا من الصديق على الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، مما يوضح مستوى الوعي في المنطقة بشأن قضايا الاستدامة ويشكل الأساس للعمل المشترك من أجل التنمية المستدامة.

4. الأساس المنطقي والرؤية

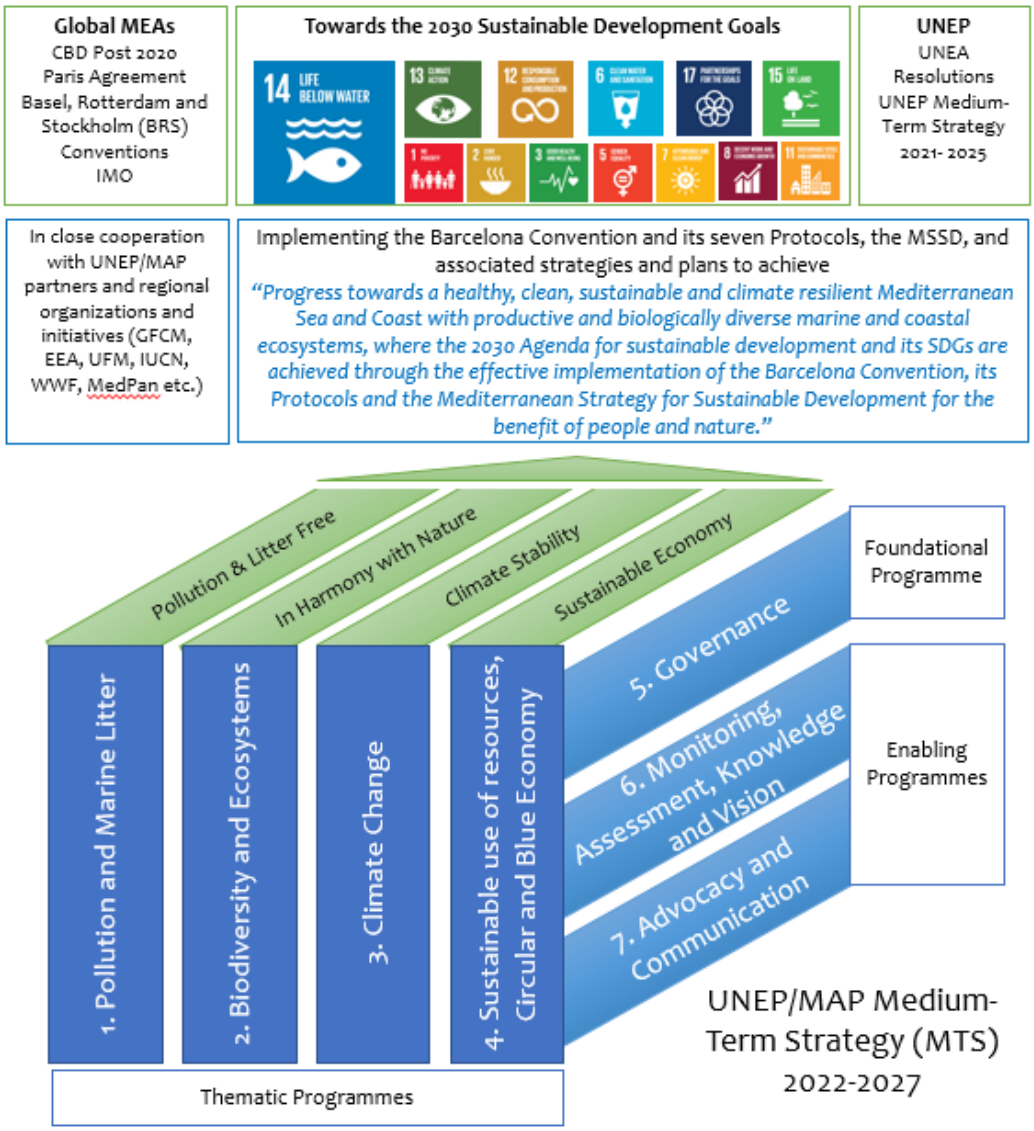

[1]

33. رؤية الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 هي كالتالي:

"التقدم نحو جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط وسواحله صحية ونظيفة ومستدامة وصامدة أمام تغير المناخ وتتمتع بنظم إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا، وحيث يتم تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها من خلال التنفيذ الفعال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة لصالح الناس والطبيعة ".

[1] سيتم تحديث المخطط ليعكس رؤية وعنوان الموضوع 6، عند وضع اللمسات الأخيرة عليه.

34. تراعي هذه الرؤية:

1. الرؤية السابقة للإستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 *"منطقة البحر الأبيض المتوسط معافاة تنعم بأنظمة إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا تساهم في التنمية المستدامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية"*.
2. رؤية خارطة طريق نهج النظام البيئي "منطقة *متوسطية صحية تتمتع بأنظمة إيكولوجية بحرية وساحلية منتجة ومتنوعة بيولوجيًا لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية*"؛
3. رؤية الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة للفترة 2016-2025: «*منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تنعم بالرخاء والسلام، حيث يتمتع أهلها بمستوى معيشة مرتفع وتشهد تنمية مستدامة في حدود طاقات تحمل النظم الإيكولوجية الصحية*"؛ و
4. الرؤية بشأن الخطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي اعتمدها الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة (أثينا، 2016): *" بحلول 2027، إنشاء منطقة البحر الأبيض المتوسط التي تنعم بالرخاء، مع اقتصادات غير ملوثة وذات طابع تدويري وشاملة اجتماعيًا تستند إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والطاقة، وضمان رفاهية المجتمعات والمساهمة في بيئة نظيفة، والنظم الإيكولوجية الصحية التي توفر السلع والخدمات للأجيال الحالية والمستقبلية؛ "*

35. وتعكس أيضًا:

- رؤية برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2050: " *الاستدامة لكوكب الأرض وللناس والازدهار والإنصاف، حيث يتم القضاء على انبعاثات الكربون بالكامل ويتم تحقيق القدرة على تحمل تغير المناخ، وتزدهر البشرية في وئام مع الطبيعة، ويتم منع التلوث والسيطرة عليه، مع ضمان جودة بيئية جيدة وتحسين الصحة والرفاهية للجميع "*؛
- *رؤية إطار عمل التنوع البيولوجي العالمي لاتفاقية التنوع البيولوجي لما بعد 2020 // رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي "العيش في وئام مع الطبيعة" (اتفاقية التنوع البيولوجي)*؛ و
- الاتفاق الأخضر الأوروبي.

4.1. الأهداف والغايات

36. تهدف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 إلى المساهمة في الأهداف والغايات طويلة الأجل لاتفاقية برشلونة بما في ذلك المادة 4: تعهدات عامة:

- *"(1) .. وقاية منطقة البحر الأبيض المتوسط من التلوث والتخفيف من حدته ومكافحته وحماية البيئة البحرية في المنطقة وتحسينه للمساهمة في تنميتها المستدامة"* و
- *"(2) ... الاستمرار في حماية البيئة البحرية والموارد الطبيعية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية، وتلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة منصفة"*.

37. **الأهداف بعيدة المدى** التي تساهم فيها الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 هي تحقيق *الحالة البيئية الجيدة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وساحله والحفاظ عليه، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والعيش في وئام مع الطبيعة*.

38. تتمثل **الأهداف العامة** للإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 فيما يلي:

- إحداث التغيير التحويلي وتعزيز أثر النهج الهادف إلى "توحيد الأداء" في نظام خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة، ومساهمته في المنطقة؛
- ضمان تحقيق الحالة البيئية الجيدة في منطقة البحر المتوسط وساحله، وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وغاياتها، وأهداف وغايات التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020، من خلال إجراءات ملموسة لإدارة التهديدات والتقليل منها بشكل فعال وتعزيز الموارد البحرية والساحلية؛
- المساهمة في تعزيز التضامن المتوسطي وازدهار الشعوب؛ و
- المساهمة في نهج إعادة البناء بشكل أفضل الذي تم تبنيه ضمن *إطار الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية الفورية لوباء كوفيد-19*" والمضي قدماً نحو تحقيق "الانتعاش الأخضر" في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال دعم نماذج الأعمال الجديدة والمستدامة، مما يتيح الانتقال العادل والأخضر إلى الحلول القائمة على الطبيعة والاقتصاد الدائري.

4.2. مفاهيم ومبادئ الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027

39. تم تنظيم الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 بحيث تكون: ***متكاملة ومتماسكة عبر النظام؛ وثابتة؛ وشاملة؛ وقابلة للتكيف ومرنة؛ ومهتمة بالاحتياجات الإقليمية والوطنية؛ ومتعاونة وقائمة على المشاركة والشراكات؛ وتساعد على إنتاج المعرفة وتبادلها؛ وقائمة على النتائج، وفعالة من حيث الموارد***.

40. وإذ تسترشد بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتماشياً مع الاستراتيجية البحرية والساحلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2020-2030، ترسم الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط مساهمة نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة نحو خطة عام 2030 وعقد العمل، التي تم تسليمها وفقًا للإطار الزمني 2022-2027، وتوقعات عام 2050.

41. تتمحور الإستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 حول سبعة برامج. فيما يخص مجالات العمل الرئيسية، تستند الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 إلى ولاية نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة، والالتزامات والتعهدات بموجب اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، واحتياجات الأطراف المتعاقدة، والخبرة الطويلة وأفضل الممارسات النابعة من 45 عامًا من العمل في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأوجه التآزر مع الشركاء.

5. مجالات العمل الرئيسية

42. تحتوي الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 على سبعة (7) برامج - أربعة (4) منها مواضيعية، وواحد (1) أساسي، يتناول حسن الإدارة والآلية التنظيمية بأكملها بطريقة متكاملة، وبرنامجين اثنين (2) تمكينيين، يعالجان قدرة النظام على إنتاج المعرفة والتقييم القائم على الأدلة لإرشاد صياغة السياسات والتدابير وتنفيذها من خلال المناصرة وزيادة الوعي - الأمر الذي سيسمح في مجمله لنظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط - اتفاقية برشلونة والأطراف المتعاقدة بالالتزام بالأولويات الطموحة والمضي قدمًا مع شركائها للتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والمساهمة في تعزيز نهج النظام الإيكولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحقيق الحالة البيئية الجيدة وأهداف التنمية المستدامة.

البرنامج: 1. نحو منطقة البحر المتوسط وساحله الخالية من التلوث والقمامة والمتبنية للاقتصاد الدائري

مقدمة عامة

43. لا يزال القضاء على التلوث البحري والساحلي من المصادر البحرية والبرية وتحسين إدارته، باستخدام الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، لا يزال يمثل أولوية أساسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال التعاون بين البلدان والشراكات من أجل التنفيذ الفعال للبروتوكولات التي تعالج قضية التلوث، والخطط الإقليمية المواضيعية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية. تم إبراز أهمية هذه المسألة في عدد من تقارير التقييم الحديثة، مثل التقرير حول أفق 2020 المشترك بين الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط ، وتقييم مكافحة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط لعام 2015، وتقييم برنامج العمل الاستراتيجي للمنطقة المتوسطية لعام 2016، وتقرير حالة الجودة لعام 2017، وتقرير الوكالة الأوروبية للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لعام 2020 نحو متوسط أنظف، وتقرير حالة البيئة والتنمية لعام 2019 . بينما تُظهر مستويات الملوثات الرئيسية اتجاهًا تنازليًا، ما زالت هناك قضايا مهمة، ولا سيما فيما يخص المعادن الثقيلة في الرواسب الساحلية، وكذلك في البؤر الساخنة المعروفة المرتبطة بالمناطق الساحلية الحضرية والصناعية ومياه الصرف الصحي. هناك حاجة معترف بها أيضًا لتقييم التهديد الذي تمثله الملوثات البازغة، مثل المضافات البلاستيكية، ومستحضرات التجميل، والمُلدّنات، والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، والجسيمات النانوية، والمستحضرات الصيدلانية، على النظم الإيكولوجية وصحة الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم القيام بمزيد من العمل فيما يتعلق بتأثيرات الضوضاء تحت الماء. هناك حاجة أيضًا إلى اهتمام كبير فيما يتعلق بالقمامة البحرية، حيث أن البحر الأبيض المتوسط هو أحد أكثر المناطق تأثراً بالقمامة البحرية في العالم بسبب زيادة استخدام البلاستيك، وطرح القمامة، وإدارة النفايات غير الملائمة وغير الفعالة، وعدم وجود جمع منفصل مناسب وإعادة التدوير، وأنماط الاستهلاك غير المستدامة، والضغوط العالية من السياحة والشحن، إلى جانب المدخلات النهرية الكبيرة. يدخل أكثر من 730 طن من البلاستيك يوميًا في البحر الأبيض المتوسط، وتمثل المواد البلاستيكية من 95% إلى 100٪ تقريبًا من إجمالي القمامة البحرية العائمة على السطح، وأكثر من 50٪ من الفضلات المُترسبة في قاع البحر. تمثل المواد البلاستيكية التي لا يمكن استخدامها سوى مرة واحدة أكثر من 60% من إجمالي القمامة البحرية المسجل وجودها على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، والتي عادة ما تكون مخلفات ناتجة عن الأنشطة الترفيهية الشاطئية. تعد معدات الصيد المفقودة أو المهجورة أو المهملة (المعدات الأشباح) على وجه الخصوص مصدر قلق رئيسي ومصدر للقمامة البحرية، مما يجعل الحيوانات البحرية تعلق بها، مثل أسماك القرش والدلافين والفقمات والسلاحف، ويسبب مخاطر انتشار الأنواع الغازية والأمراض والطفيليات في الموائل المتوطنة.

44. يهدف هذا البرنامج إلى تقديم دعم فعال للأطراف المتعاقدة في تحقيق إنجازات ملموسة في التوجهات الاستراتيجية الموضحة أعلاه، وذلك باستخدام أدوات الإدارة الحديثة والمتكاملة القائمة على نهج النظام الإيكولوجي وأدوات الحلول القائمة على الطبيعة، بالإضافة إلى نهج الصحة الواحدة. سيؤدي ذلك إلى ضمان تغيير تحويلي نحو تكامل مستدام بيئيًا وشاملًا اجتماعيًا في السياسات القطاعية لمنع التلوث ومكافحته، بما في ذلك بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، واستراتيجية منع التلوث الناتج عن السفن، وخطة العمل من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويتجسد ذلك في إجراءات على أرض الواقع في خطط العمل الوطنية المحدثة ذات الصلة. وينبغي أن يراعى في المقام الأول التأثير الذي يسببه التلوث والقمامة البحرية على صحة الإنسان، بناءً على التعاون طويل المدى مع منظمة الصحة العالمية، وأيضًا بما يتماشى مع الاستجابة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط لمواجهة كوفيد-19.

45. ويتم تحقيق ذلك من خلال التنفيذ الفعال للخطط الإقليمية المعتمدة في إطار بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية لاتفاقية برشلونة وخطط العمل الوطنية، كما يتم تسهيله أيضًا من خلال إطار السياسة العامة لبرنامج العمل الاستراتيجي للمنطقة المتوسطية والأهداف المرتبطة به، واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط لمنع التلوث البحري الناتج عن السفن ومكافحته (2022-2031)؛ وخطة العمل البحرية؛ وخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

46. البرنامج 1 يساهم بشكل مباشر في عدد من **الأهداف والغايات العالمية والإقليمية** بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف (اتفاقية ميناماتا، واتفاقيات بازل وروتردام واستوكهولم، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون) واتفاقيات المنظمة البحرية الدولية (على سبيل المثال، اتفاقية ماربول، واتفاقية التأهب والاستجابة والتعاون في مكافحة التلوث النفطي، واتفاقيات منع تلويث السفن والطائرات البحر الأبيض المتوسط أو إلقاء النفايات أو التخلص منها في عرض البحر). كما يأخذ في الاعتبار قرارات الدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2017) والدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2019) نحو كوكب خالٍ من التلوث بما في ذلك ما يتعلق بالمسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين والإدارة السليمة للبيئة، ومكافحة القمامة البلاستيكية البحرية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، والإدارة السليمة بيئياً للنفايات، والإدارة السليمة للمواد الكيميائية

والنفايات وحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية. كما يساهم في تنفيذ توجيهات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك طموح الاتفاق الأخضر الأوروبي للتخلص من التلوث تماماً، والتوجيه المتعلق بإطار الاستراتيجية البحرية، حيثما ينطبق ذلك، والاتحاد من أجل المتوسط، وأولويات الأمم المتحدة الإقليمية ذات الصلة. أخيرًا، يتماشى البرنامج 1 مع الهدف الاستراتيجي 2 لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة البحرية والساحلية 2020-2030.

47. ومن أجل إعداد البرنامج 1، تم إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في تقريرين عن تحليل التدابير الإقليمية الحالية التي تحدد الثغرات فيما يتعلق بتحقيق الحالة البيئية الجيدة والتدابير الإقليمية والوطنية الجديدة/المحدثة المحتملة، بناءً على العمل الذي تم منذ ذلك الحين بما يتماشى مع هذه التوصيات، وتوخي إعداد وتنفيذ التدابير في عدد من القطاعات مثل الزراعة وتربية الأحياء المائية وتحلية المياه وما إلى ذلك، وإيلاء المزيد من الاعتبار للجسيمات البلاستيكية الدقيقة، ودمج نهج الاقتصاد الدائري في إدارة القمامة البحرية، إلخ.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 1:

الهدف 14. الحياة تحت الماء: الغاية 14.1
الهدف 6. المياه النظيفة والصرف الصحي: الغاية 6.3
الهدف 8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي: الغايتان 8.3 و8.4
الهدف 9. الصناعة، والابتكار والبنى التحتية: الغاية 9.4
الهدف 11. المدن والمجتمعات المستدامة: الغاية 11.6
الهدف 12. الاستهلاك والإنتاج اللذان يتسما بالمسؤولية: الغايتان 12.4 و12.5

الأهداف

48. يتضمن البرنامج 1 الأهداف الاستراتيجية التالية المرتبطة ببروتوكولات اتفاقية برشلونة المتعلقة بمكافحة التلوث:

1. العمل قدر الإمكان على منع وخفض ورصد ومكافحة الملوثات المُحددة/الخاضعة للتنظيم، وتصريفات الزيت، والانسكابات؛
2. منع وخفض ورصد ومكافحة توليد القمامة البحرية وتأثيرها على البيئة الساحلية والبحرية.
3. تعزيز إعداد وتنفيذ البرامج الوطنية للأعمال الاقتصادية الدائرية (بما في ذلك مبدأ البلد الملوث يدفع) التي تعالج المصادر الرئيسية للتلوث، بما فيها البلاستيك، وتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في القطاعات الاقتصادية الرئيسية وأنماط الحياة التي تعد من العوامل الأولية المسببة للتلوث بالمواد الكيميائية وبالبلاستيك

49. سيساهم ذلك أيضًا بشكل عام في تحقيق نهج النظام الإيكولوجي للحالة البيئية الجيدة والأهداف والمؤشرات الإيكولوجية المحددة في برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة وكذلك أهداف استراتيجية البحر الأبيض المتوسط 2016-2025 بشأن التنمية المستدامة.

الأهداف الإيكولوجية ذات الصلة:

- الهدف الإيكولوجي 5. منع وفرة المغذيات الناتجة عن أنشطة بشرية، وخاصةً الآثار الضارة لذلك، مثل خسائر التنوع البيولوجي، وتدهور النظام الإيكولوجي، وتكاثر الطحالب الضارة، ونقص الأكسجين في مياه القاع؛
- الهدف الإيكولوجي 9. عدم تسبب الملوثات في تأثير كبير على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية والصحة البشرية؛
- الهدف الإيكولوجي 10. عدم تأثير القمامة البحرية والساحلية سلبيًا على البيئات الساحلية والبحرية؛
- الهدف الإيكولوجي 11. عدم تسبب الضوضاء الصادرة عن الأنشطة البشرية في إحداث تأثير كبير على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية؛

النتائج

50. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 1.1 إعداد وتنفيذ استراتيجيات وخطة عمل لمعالجة القمامة والمواد البلاستيكية البحرية من خلال نُهج شاملة ومتماسكة وتعاونية

51. يعد البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق في العالم المتأثرة سلبًا بالقمامة البحرية. لتحقيق هذه النتيجة، سيتم دعم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لتنفيذ الخطة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، مع مراعاة العمليات العالمية والإقليمية الأخرى، مثل خطة عمل المنظمة البحرية الدولية لمعالجة النفايات البلاستيكية البحرية الناتجة عن السفن، والشراكة العالمية بشأن القمامة البحرية (GPML) وشراكة اتفاقية بازل بشأن النفايات البلاستيكية. ستشمل الإجراءات إعداد وتطبيق نهج وأدوات منسقة، وتوفير الدعم الفني لصياغة التشريعات واتفاقيات التعاون بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص (مثل المواثيق الإقليمية والوطنية بشأن البلاستيك)، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة ببناء القدرات، والإجراءات التجريبية والتوعية. من خلال هذه الأنشطة، سيعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط تدابير المنع والمكافحة لتقليل المصادر البرية والبحرية للنفايات البحرية والتلوث البلاستيكي في البحر المتوسط، مما يساهم في الحالة البيئية الجيدة. ستُعطى الأولوية للإجراءات التي تتناول: 1) المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد والتي تمثل أكثر من 60٪ من إجمالي الكميات المسجلة للقمامة البحرية على شواطئ البحر الأبيض المتوسط؛ 2) إعادة التدوير، بما في ذلك دعم القطاع الخاص لإنشاء سوق مربح قائم على المنتجات المعاد تدويرها (الإعانات، الحوافز، إلخ)؛ 3) مواءمة المعايير الفنية؛ 4) تعزيز الرقابة والتنظيم فيما يتعلق بالبلاستيك المعاد تدويره؛ 5) جمع نفايات الشاطئ، بما في ذلك الدعم الفني والمالي من البلديات والحملات، وما إلى ذلك.

النتيجة 1.2 تنفيذ استجابة شاملة وفعالة للتلوث من مصادر برية وبحرية، في إطار سياسة نهج النظام الإيكولوجي الشاملة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، (المواد الكيميائية، الملوثات، فرط المغذيات، الضوضاء، النفط والتلوث الناشئ) من أجل نظام بيئي ساحلي وبحري مستدام للبحر الأبيض المتوسط.

52. تركز النتيجة 1.2 على التدابير التي تعالج التلوث من مصادر برية بما في ذلك التفاوض واعتماد خطط إقليمية جديدة/محدثة ملزمة قانونًا تحتوي على تدابير وجداول زمنية لتنفيذها في عدد من القطاعات؛ وتحديث خطط العمل الوطنية، والإجراءات التجريبية على المستوى الوطني للقضاء على المواد الكيميائية الخطرة؛ وتحديث المبادئ التوجيهية والمعايير الفنية وتنفيذها لتسهيل نقل المعرفة وتبادل أفضل الممارسات وتعزيز نقل المعرفة بين الأطراف المتعاقدة؛ والدعم المستهدف لتنفيذ بروتوكولات الإغراق والنفايات الخطرة والامتثال لالتزاماتها، بما في ذلك الأنشطة المشتركة مع بروتوكول لندن بشأن الإغراق وأمانات اتفاقية بازل وكذلك مع اتفاقية ستوكهولم لإدارة المواد الكيميائية المتقادمة. وسيشمل ذلك تنفيذ النُّهج والأدوات المشتركة لتحديث واختبار وربط وتنفيذ أنظمة التشغيل الوطنية ودون الإقليمية للتأهب والاستجابة للتلوث البحري من السفن، وإنشاء آلية تمويل إقليمية (مثل "الصندوق الأزرق")، وتجنب التداخل وتعظيم التآزر مع الآليات القائمة، من خلال نظام إنفاذ تعاوني ومتناسق، وتوفير الدعم الفني، وكذلك بناء القدرات وأنشطة التوعية. وأخيرًا، ومن أجل تجنب إجراءات العلاج المكلفة والآثار التي لا رجعة فيها على البيئة والصحة، ستضع هذه النتيجة أيضًا استراتيجيات لمنع استخدام المواد الكيميائية السامة، لا سيما الملوثات العضوية الثابتة المدرجة في اتفاقية استوكهولم، والترويج لبدائل المواد الكيميائية السامة والتشجيع على مبادرات التخلص من النفايات كليّةً من قبل الأطراف المتعاقدة. وسيتحقق ذلك من خلال المساعدة الفنية لتعزيز أطر السياسات الوطنية التي تنظم استخدام الملوثات العضوية الثابتة والمواد الكيميائية السامة ومن خلال تطوير آليات لمرافقة الشركات في التخلص التدريجي من بعض المواد الكيميائية الخطرة. وبالمثل، سيتم تحسين الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية والمنتجات والمسارات للانتقال إلى اقتصاد دائري خالٍ من المواد الكيميائية السامة. يجب أيضًا معالجة مشكلة تصريف النفايات السائلة الصادرة من أجهزة تنقية ثاني أكسيد الكبريت مباشرة في الماء.

53. من خلال هذه الأنشطة، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط على تعزيز الوقاية والاستجابة وإنفاذ التدابير للقضاء على المواد الكيميائية والملوثات وفرط المغذيات والضوضاء والزيوت والملوثات البازغة في البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي المساهمة في الحالة البيئية الجيدة.

النتيجة 1.3 إدماج الأساليب المنهجية للاقتصاد الدائري، والابتكار الإيكولوجي وكذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامين في قطاعات النشاط الرئيسية التي تعتبر مصادر رئيسية للتلوث

54. يعد الترويج للابتكار الإيكولوجي ونماذج الأعمال المبتكرة نقطة قوة رئيسية لمنع التلوث. ومن خلال اعتماد نهج الاقتصاد الدائري ونُهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، تستند نماذج الأعمال المستدامة على مبدأ منع التلوث وتوفير الموارد. ومن خلال نهج الابتكار الإيكولوجي، والاقتصاد الدائري، ودورة الحياة، والتفكير في الأنظمة (بما في ذلك تعزيز متانة المنتجات وإعادة استخدامها، وقابليتها للترقية والإصلاح) والتصميم البيئي، والتكافل الصناعي، يمكن للشركات التخلص من النفايات عن طريق التصميم واستدامة استعمال المنتجات والمواد.

55. ستعزز الإجراءات المتوقعة بموجب هذه النتيجة التواصل بين منظمات دعم الأعمال العامة والخاصة وغير الربحية والمؤسسات المالية المجتمعة في الشراكات الوطنية من أجل تنمية الأعمال المستدامة/الدائرية. كما سيتم تعزيز التبادل الإقليمي والتواصل على مستوى البحر الأبيض المتوسط. سيتم تعزيز قدرات تطوير الأعمال الخضراء في منظمات دعم الأعمال والمؤسسات المالية من خلال برامج التدريب وتوفير المنهجيات والأدوات. كما سيتم دعم منظمات دعم الأعمال لتقديم برامج للابتكار الإيكولوجي، وتطوير الأعمال القائم على الاقتصاد الدائري الذي يستهدف رواد الأعمال الخضر، بينما ستشارك المؤسسات المالية في المنتديات ومجموعات العمل الوطنية والإقليمية. ستشجع هذه الإجراءات أيضًا على استيعاب ممارسات المشتريات العامة الخضراء لدعم التحول المنهجي نحو الاقتصاد الدائري.

النتيجة 1.4 تطوير وتنفيذ نهج صحي واحد، ربط صحة الإنسان والنظم الإيكولوجية بالحد من التلوث والوقاية منه، مع مراعاة الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19.

56. وفي حين أن الصحة قد تحسنت بشكل عام في المنطقة، فإن ملوثات الهواء وأنماط الحياة الجديدة وأنماط الاستهلاك تثير مخاوف صحية متزايدة. يؤثر تغير المناخ أيضًا على المقومات الاجتماعية والبيئية للصحة - مثل الهواء النظيف ومياه الشرب الآمنة والغذاء الكافي والمأوى الآمن. إن نهج *«الصحة الواحدة"* هو *«نهج شامل ومنهجي للصحة، يقوم على حقيقة أن صحة الإنسان وصحة الحيوان مترابطتان ومرتبطتان بصحة النظم الإيكولوجية التي يتعايشان فيها."*
قد تساهم الانبعاثات الملوثة للهواء في تأثيرات ضارة على صحة الإنسان (مثل سرطان الرئة وأمراض القلب والأوعية الدموية والربو)، وكذلك على البيئة. وبسبب نقص الموارد المائية الكافية، لجأت العديد من دول البحر الأبيض المتوسط إلى إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري وتغذية طبقات المياه الجوفية، وكذلك استخدامها في الحمأة في الزراعة. لكن قد تنطوي هذه الأنشطة، في غياب الحد الأدنى من متطلبات نوعية المياه المتوائمة، على مخاطر كبيرة على صحة الإنسان. وأظهرت التقارير العلمية الحديثة وجود علاقة مباشرة بين تلوث الهواء وكذلك إصابة السكان بفيروس كوفيد-19. وتم رصد العدوى من خلال تحليل النفايات السائلة وقياس وجود الفيروس في مياه الصرف الصحي.

57. ولضمان تطبيق نهج الصحة الواحدة، في منطقة البحر الأبيض المتوسط، سيتم إنشاء شراكات ذات صلة مع المنظمات الإقليمية والعالمية (مثل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية والوكالات الدولية الأخرى، إلخ). تهدف الإجراءات التي سيتعين اتخاذها إلى الحد من انبعاثات تلوث الهواء الناتجة عن القطاع البحري، مع مراعاة استخدام الطاقات البديلة وإقامة منطقة خاضعة لضبط انبعاثات أكاسيد الكبريت في البحر الأبيض المتوسط، ككل، بمجرد تعيينها، وكذلك احتمال توسيع العمل من أجل تحليل التكلفة بالنسبة إلى المنافع، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لإقامة منطقة خاضعة لضبط انبعاثات أكاسيد النيتروجين التي تشمل البحر الأبيض المتوسط بأكمله، وربما سبل المضي قدما، مع إقرار الدراسات الحالية لمنطقة خاضعة لضبط انبعاثات أكاسيد النيتروجين؛ وتعزيز البعد المتعلق بالصحة لبروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية وخططه الإقليمية؛ ونشر دراسة عن تأثيرات وباء كوفيد-19 على البيئة والتنمية في البحر الأبيض المتوسط. سيتم تحقيق كل ما سبق من خلال تنظيم مؤتمرات متوسطية؛ وإعداد دراسات الجدوى الفنية ذات الصلة؛ وتقديم الدعم الفني، وكذلك بناء القدرات وأنشطة التوعية.

البرنامج 2: نحو نظم إيكولوجية صحية للبحر المتوسط وتنوع بيولوجي معزز

مقدمة عامة

58. تعد المنطقة المتوسطية منطقة حرجة بالنسبة للتنوع البيولوجي البحري والتوطن، وهي شديدة التأثر ومهددة بانقراض الأنواع وفقدان الموائل والتلوث وتغير المناخ. يُعد الحفاظ على هذه الموائل البحرية والساحلية أمرًا حيويًا من حيث التنوع البيولوجي الفريد، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يفيد فائدة جمّة في تنظيم جودة المياه وحماية السواحل وتثبيت الكربون وتخزينه ومقاومة تغير المناخ، ويفيد أيضا في توفير التغذية والمساعدة على التكاثر وتوفير مناطق الحضانة، بما في ذلك للأنواع ذات الأهمية التجارية في مصايد الأسماك وللأنواع المهددة أو المهددة بالانقراض، مثل الأعشاب البحرية *Posidonia Oceanica*، المتوطنة في البحر الأبيض المتوسط. وفي حين تم إحراز تقدم كبير نحو تحقيق نهج معزز ومنسق لحماية واستعادة الموائل والأنواع الرئيسية المعرضة للخطر، فإن منطقة البحر الأبيض المتوسط وسواحله تتعرض لضغط بشري مستمر ومتزايد بسبب زيادة عدد السكان في المناطق الساحلية والحضرية (حيث واحد من كل ثلاثة أشخاص يعيش في منطقة ساحلية للبحر الأبيض المتوسط)، وهناك 360 مليون سائح إضافي سنويًا (حوالي 27٪ من السياحة العالمية في عام 2017)، بالإضافة إلى استغلال مكثف للموارد وزيادة النقل البحري.

59. يهدف البرنامج 2 إلى ضمان حماية وحفظ وإدارة مستدامة للمناطق البحرية والساحلية ذات القيمة الطبيعية والثقافية الخاصة والأنواع النباتية والحيوانية المهددة والمهددة بالانقراض، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة وإطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام 2020 لاتفاقية التنوع البيولوجي. وسيتم تحقيق ذلك من خلال مساعدة الأطراف المتعاقدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادتين 4 و10 من اتفاقية برشلونة، وبموجب

البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وقرارات اجتماعات الأطراف المتعلقة بنهج النظام الإيكولوجي و"*خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد 2020*"، وهي قيد الإعداد حاليًا، بالإضافة إلى استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. ولتوجيه وتسهيل تنفيذ البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وخطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد 2020، تم إعداد عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية واعتمادها وتحديثها بانتظام، بهدف حماية وحفظ وإدارة مستدامة وفعالة للمناطق البحرية والساحلية ذات القيمة الطبيعية والثقافية الخاصة وأنواع النباتات والحيوانات المهددة والمهددة بالانقراض:

- "*برنامج العمل الإقليمي للمناطق المحمية الساحلية والبحرية في البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك أعالي البحار*"، وخارطة الطريق المنبثقة عنه "*خارطة طريق لشبكة شاملة ومتماسكة من المناطق البحرية المحمية جيدة الإدارة لتحقيق هدف أيشي 11 في البحر الأبيض المتوسط*"؛
- ثمانية خطط عمل لحفظ و/أو إدارة الأنواع المهددة أو المهددة بالانقراض والموائل الرئيسية: فقمة الراهب المتوسطية، والسلاحف البحرية، والحيتانيات، والنباتات البحرية، والطيور البحرية والساحلية، والأسماك الغضروفية (Chondrichthyans)، والخرسانات الحيوية الجيرية وغيرها من الكائنات الحية الجيرية، والموائل المظلمة؛
- خطة العمل الإقليمية المرتبطة بحفظ فقمة الراهب؛
- خطة عمل تتعلق بإدخال الأنواع والأنواع الغازية في البحر الأبيض المتوسط؛ و
- إستراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشأن إستراتيجية إدارة مياه الصابورة للسفن وخطة عملها.

60. لتحسين التآزر وتجنب التداخل والازدواجية في الأنشطة، سيتم تعزيز التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة وأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين والمحليين الآخرين، وكذلك مكونات خطة عمل البحر المتوسط. يعتمد العديد من الشركاء الإقليميين المتعاونين في قضايا الحفاظ على البيئة البحرية إلى حد كبير على الأدوات الفنية والوثائق الاستراتيجية والمخرجات الأخرى المنتجة في سياق اتفاقية برشلونة.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

61. يساهم البرنامج 2 بشكل مباشر في عدد من الأهداف والغايات العالمية والإقليمية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والإجراءات تجاه عقد الأمم المتحدة لاستعادة النظام الإيكولوجي وكذلك الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف مثل اتفاقية التنوع البيولوجي وإطار التنوع العالمي لما بعد عام 2020، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية (CMS) وخطتها الاستراتيجية للأنواع المهاجرة 2015-2023، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض (CITES) ورؤيتها الاستراتيجية 2021-2030، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخطتها الإستراتيجية 2016-2024، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي (ACCOBAMS). كما أنه يساهم في سياسات المستوى الأوروبي، مثل الاتفاق الأخضر الأوروبي، وتوجيهات إطار الإستراتيجية البحرية، والتوجيهات بشأن الطيور والموائل، عند الاقتضاء.

62. ومن أجل إعداد البرنامج 2، تم إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في تقريرين عن تحليل التدابير الإقليمية الحالية التي تحدد الفجوات فيما يتعلق بتحقيق الحالة البيئية الجيدة والتدابير الإقليمية والوطنية الجديدة/المحدثة المحتملة، بناءً على العمل الذي تم منذ ذلك الحين بما يتماشى مع هذه التوصيات، أي تعزيز تنفيذ خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخطط العمل في المجالات الرئيسية، وتعزيز المناطق البحرية المحمية وغيرها من شبكات التدابير المكانية وتحسين إدارتها، ودعم إجراءات الاستعادة، وتحسين مراقبة وإدارة الأنواع غير الأصلية، وتعزيز حماية سلامة قاع البحر، ومعالجة أفضل للآثار المترتبة على تربية الأحياء المائية والأنشطة ذات الصلة بمصايد الأسماك، إلخ.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 2:	
الهدف 14. الحياة تحت الماء:	الغايات 14.2، 14.4، 14.5
الهدف 12. الاستهلاك والإنتاج اللذان يتسما بالمسؤولية:	الغاية 12.2
الهدف 15. الحياة على البر:	الغايات 15.5، 15.8، 15.9، 15 أ

63. كما يأخذ في الاعتبار قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولا سيما الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة التي سيتم إجراؤها افتراضياً في الفترة من 22 إلى 23 فبراير 2021، حول موضوع عام بعنوان "تعزيز الإجراءات من أجل الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة". كما يجب مراعاة مساهمات جمعية الأمم المتحدة للبيئة في المنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2020 بشأن التنمية المستدامة[LINK] الذي يشير إلى أن تفشي وباء كوفيد-19 يستدعي التصدي العاجل للتهديدات التي تتعرض لها الحياة البرية والنظم الإيكولوجية ويعترف بدور التنسيق على المستوى الإقليمي باعتباره مهمًا لمعالجة القضايا العابرة للحدود وتسهيل النهج المتماسكة إقليمياً.

64. يتم أيضًا تنسيق البرنامج 2 مع الشركاء العالميين والإقليميين، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي، واللجنة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي، وتوجيهات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاق الأخضر الأوروبي، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام 2030 وأهداف استعادة الطبيعة في الاتحاد الأوروبي التي هي قيد الإعداد، بالإضافة إلى التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية حيثما ينطبق ذلك، والاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة، والاتحاد من أجل المتوسط ((UfM، وشبكة مديري المناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط، والصندوق الاستئماني للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط، ومنظمة OCEANA، وما إلى ذلك. البرنامج 2 يتماشى مع الهدف الاستراتيجي 3 للاستراتيجية البحرية والساحلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2020-2030.

الأهداف

65. يتضمن البرنامج 2 الأهداف الاستراتيجية التالية المرتبطة بالمناطق المشمولة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي وبروتوكولات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:

1. حماية المناطق ذات القيمة الطبيعية أو الثقافية الخاصة والحفاظ عليها وإدارتها بطريقة مستدامة وسليمة بيئيًا، ولا سيما عن طريق إنشاء مناطق محمية بشكل خاص ضمن وخارج الولاية الوطنية على النحو المنصوص عليه/بما يتماشى مع المادة 5 من بروتوكول التنوع البيولوجي والمناطق المتمتعة بحماية خاصة لاتفاقية برشلونة؛
2. حماية وحفظ وإدارة الأنواع المهددة أو المهددة بالانقراض من النباتات والحيوانات وموائلها؛ و
3. ضمان الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية

والمناظر العامة والجيومورفولوجيا.

الأهداف الإيكولوجية ذات الصلة:

- الهدف الإيكولوجي 1. الحفاظ على التنوع البيولوجي أو تعزيزه: تتسق جودة وظهور الموائل الساحلية والبحرية وتوزيع ووفرة أنواع الكائنات الساحلية والبحرية مع الظروف الفيزيائية والهيدروغرافية والجغرافية والمناخية السائدة؛
- الهدف الإيكولوجي 2. أنواع الكائنات غير الأصلية التي يتم إدخالها بفعل الأنشطة البشرية على مستويات لا تغير النظام الإيكولوجي تغييرًا سلبيًا؛
- الهدف الإيكولوجي 3. تقع مجموعات الأسماك والمحاريات المستغلة تجاريًا المختارة في الحدود الآمنة بيولوجيًا، حيث تظهر توزيعًا لأعمار وأحجام المجموعات، مما يعتبر مؤشرًا على وجود مخزون سليم؛
- الهدف الإيكولوجي 4. التغييرات في مكونات الشبكات الغذائية البحرية الناتجة عن استخراج الموارد أو التغييرات البيئية الناتجة عن الأنشطة البشرية ليست لها آثار سلبية طويلة الأمد على ديناميكيات الشبكات الغذائية وإمكانية الحياة ذات الصلة؛ و
- الهدف الإيكولوجي 6. الحفاظ على سلامة قاع البحر، وخصوصًا في الموائل القاعية ذات الأولوية؛
- الهدف الإيكولوجي 8. الحفاظ على الديناميات الطبيعية للمناطق الساحلية وحفظ النظم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية؛ و
- المساهمة في تحقيق جميع الأهداف الإيكولوجي الأخرى، وعلى وجه الخصوص الهدف الإيكولوجي 5 والهدف الإيكولوجي9 والهدف الإيكولوجي 10 والهدف الإيكولوجي 11.

النتائج

66. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 2.1 تحسين مرونة النظام البيئي من خلال إصلاح تلك التي لديها أفضل إمكانات التجدد.

67. لضمان قدرة النظام البيئي أن يعمل في المستقبل، يجب أن تقوم برامج الاستعادة بما يلي: (1) التعلم من الماضي؛ و(2) دمج المعرفة الإيكولوجية؛ و(3) النهوض بتقنيات وأنظمة التجديد؛ و(4) التغلب على الاضطرابات الحيوية واللاأحيائية. بعض الموائل ليست صامدة بشكل خاص، أي أنها معرضة لنتائج سلبية لا يمكن عكس مسارها. وبهذا المعنى، فإن عدم إمكانية عكس المسار تتناسب بشكل غير مباشر مع صمود النظام. بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام الذي يتمتع بتنوع بيولوجي أكثر يكون عادة أكبر قدرة على الصمود من النظام الذي يحتوي على تنوع أقل. الهدف من تحقيق هذه النتيجة هو مساعدة الأطراف المتعاقدة على تنفيذ التدابير الوطنية لاستعادة الموائل البحرية والساحلية الأكثر مرونة ومعالجة التغير الاصطناعي للساحل والتربة، كوسيلة للسماح بعمليات الاستعادة الناجحة خلال عقد استعادة النظام الإيكولوجي والحصول على خبرة في المستقبل، من خلال إعداد الأدوات والمبادئ التوجيهية، والتدريب المحدد، وحيثما أمكن اتخاذ إجراءات ميدانية من قبل البلدان، بما في ذلك الإجراءات لدعم تقييم النظام الإيكولوجي ورسم خرائط لخدمات النظام الإيكولوجي، وإعداد منهجيات لتقييم حالتها ورصدها. ومن المتوقع أن تشمل هذه النتيجة أيضًا استعادة النظم الإيكولوجية أو الموائل المحددة المتدهورة ذات الأولوية/الأهمية الرئيسية، على سبيل المثال لمعالجة تغير المناخ أو القضايا الأخرى ذات الأولوية.

النتيجة 2.2 إنشاء شبكة متوسطية شاملة ومتماسكة للمحميات البحرية المدارة جيدًا والفعالة والمستدامة، وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المنطقة.

68. من أجل إنشاء وتوسيع وتشغيل شبكة متوسطية شاملة ومتماسكة للمناطق البحرية المحمية وتدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، سيتم دعم البلدان في إعداد أو تحديث استراتيجياتها وخطط العمل الوطنية الخاصة بها لتطوير المحميات البحرية وشبكات تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، بناءً على توجهات وأولويات برنامج خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد 2020، والاستراتيجية الإقليمية لما بعد 2020 للمحميات البحرية و تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، وإطار التنوع البيولوجي العالمي لاتفاقية التنوع البيولوجي لما بعد 2020، والأهداف والغايات العالمية والإقليمية الأخرى ذات الصلة. سيتم تشجيع الأطراف على تبسيط الاستراتيجيات وخطط العمل الإقليمية المحدثة في أطرها القانونية والمؤسسية الوطنية. وعلى مستوى التنفيذ، ستتم مساعدة البلدان، قدر الإمكان، بالتعاون مع بعضها البعض، في توسيع المحميات البحرية الوطنية والمناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض المتوسط، والمناطق البحرية الحساسة بشكل خاص

(PSSAs) وشبكات تدابير الحفظ الفعالة الأخرى القائمة على المناطق، من خلال توسيع المناطق القائمة، والإعلان عن مناطق جديدة، بما في ذلك المناطق الواقعة خارج نطاق السلطات الوطنية (ABNJ)، وتعيين مناطق محمية للغاية وبالكامل، وفرض تدابير إدارة فعالة للحفاظ عليها على المدى الطويل، كل ذلك بما يتماشى مع الالتزام بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها بموجب القانون الدولي، على النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. سيتم تقديم دعم مخصص لتقوية الإدارة الفعالة لمحتوى المناطق المشمولة بحماية خاصة التي تحظى باهتمام دول حوض المتوسط، وذلك من خلال برامج التوأمة الخاصة بمحتوى هذه المناطق. سيتم توجيه ودعم أنشطة الإنفاذ من خلال الأدوات الفنية، والمقاييس، والمعايير، والمبادئ التوجيهية المصممة على المستوى الإقليمي أو دون الإقليمي، حسب الحاجة وذات الصلة. وستقدم مجموعة الخبراء المخصصة متعددة التخصصات للمناطق البحرية المحمية في البحر الأبيض المتوسط (AGEM) المشورة والتوجيهات في الوقت المناسب لدعم الأمانة العامة والأطراف المتعاقدة. وسيتم تعزيز التآزر والتعاون مع الشركاء الإقليميين لدعم الإدارة الفعالة للمحميات البحرية على المستوى المحلي من خلال الأنشطة المشتركة لبناء القدرات وتنمية المعرفة وتبادل الخبرات والتواصل.

النتيجة 2.3 الأنواع المهددة والمهددة بالانقراض في البحر الأبيض المتوسط والموائل الرئيسية في وضع ملائم للحفظ.

69. اعتماد خطط العمل الإقليمية بشأن الأنواع والموائل الرئيسية وبرنامج العمل الاستراتيجي للحفاظ على التنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط من قبل الأطراف المتعاقدة كأدوات للإدارة الإقليمية تحدد الأولويات والأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها. وهذه الخطط تدعو إلى مزيد من التضامن بين دول المنطقة، وتنسيق الجهود لحماية الأنواع والموائل المعنية. وقد ثبت أن هذا النهج ضروري لضمان الحفظ والإدارة المستدامة للأنواع المعنية في كل منطقة من مناطق توزيعها في البحر الأبيض المتوسط. ولتكون أكثر كفاءة، يتم تكييفها مع السياق دون الإقليمي والوطني. يعد التعاون المعزز والإجراءات المشتركة مع المؤسسات الإقليمية ذات الصلة (مثل الاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي و المجلس العام لمصايد الأسماك في المتوسط و شبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وما إلى ذلك) وأصحاب المصلحة الرئيسيين (أصحاب المصلحة في مصايد الأسماك وعلماء مصايد الأسماك والبحار ومديرو المناطق البحرية المحمية والمؤسسات الحكومية المعنية بالبيئة ومصايد الأسماك والمنظمات غير الحكومية وعلوم المواطنين) يعدّ أمرًا ضروريًا لتحقيق حالة حفظ محسّنة بشكل أفضل واستدامة استخدام الموارد الطبيعية. ستسهم مخرجات وأهداف هذه النتيجة في تنفيذ بالبروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وفقًا لأولويات خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة لنهج النظام الإيكولوجي.

70. تهدف الإجراءات المتوخاة بموجب هذه النتيجة إلى تحسين حالة حفظ الأنواع والموائل البحرية والساحلية التي تشملها خطط العمل الإقليمية للأنواع المهددة بالانقراض أو يشملها المرفقين 2 و3 للبروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط من خلال مساعدة الأطراف المتعاقدة بما في ذلك برامج بناء القدرات (ندوات وورش عمل ودورات تدريبية مواضيعية إقليمية ودون إقليمية ووطنية). وستدعم أيضا، تحديث وتطوير المرفقات الإقليمية والوطنية/خطط العمل/الاستراتيجيات الإقليمية. وستضمن تنفيذ التدابير الهادفة إلى تخفيف الأثر والتفاعل مع الأنشطة البشرية الساحلية والبحرية وتعزيز اعتمادها من قبل الأطراف المتعاقدة.

النتيجة 2.4 التقليل إلى الحد الأدنى من إدخال الأنواع غير الأصلية والسيطرة على مسارات الإدخال.

71. تعتبر الأنواع غير الأصلية، وخاصة الأنواع الغازية، من بين أكبر التهديدات التي تواجهها البيئات الساحلية، ويمكن أن تساهم بشكل كبير في تغيير وفرة وتنوع وتوزيع العديد من الأنواع المحلية. وعلى عكس العديد من أشكال الضغوط التي تضعف بمرور الوقت، يمكن للأنواع غير الأصلية أن تستمر وتزداد بل وتنتشر. تشير سجلات الأنواع غير الأصلية في قاعدة بيانات الأنواع البحرية والأنواع الغازية في البحر الأبيض المتوسط (www.mamias.org) إلى أن الممرات هي أهم المسالك للدخول إلى البحر الأبيض المتوسط، يليها الشحن وتربية الأحياء المائية. من الضروري تقييم مسارات إدخال الأنواع البحرية غير الأصلية لتحديد التدابير المناسبة وتقييم قرارات الإدارة لتنظيم ومنع الإدخالات الجديدة.

72. تهدف الإجراءات المتوخاة بموجب هذه النتيجة إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة على تحديث وتنفيذ خطة العمل الإقليمية المتعلقة بإدخال الأنواع والأنواع الغازية في البحر الأبيض المتوسط بما يتماشى مع خطة العمل الإستراتيجية لحفظ التنوع البيولوجي في منطقة البحر الأبيض المتوسط لما بعد 2020 لمنع وإدارة ومراقبة الأنواع غير الأصلية والأنواع الغازية غير الأصلية ومسارات إدخالها لتقليل تأثيرها على سلامة النظام البيئي أو تقليله إلى الحد الأدنى. ويشمل ذلك إعداد الأدوات والمبادئ التوجيهية وتكييفها مع السياقات دون الإقليمية والوطنية، لتعزيز المعرفة والقدرات. ستساهم هذه التدابير أيضًا في الإنفاذ الجماعي لاستراتيجية إدارة مياه الصابورة للبحر الأبيض المتوسط (2022-2027) وغيرها من الصكوك والمبادئ التوجيهية الدولية لتقليل نقل الأنواع الغريبة الغازية.

البرنامج 3: نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط صامدة أمام تغير للمناخ

مقدمة عامة

73. إن اجتماع مختلف العوامل المناخية الحالية المسببة للتغير البيئي (مثل ارتفاع درجة حرارة البحر، وتحمض المحيطات، وارتفاع مستوى سطح البحر) يسبب العديد من الآثار التي يمكن ملاحظتها على الكائنات البحرية التي تعمل على مستويات الفرد والجماعات والنظام البيئي. تشمل الآثار المستقبلية المتوقعة عمليات إعادة التنظيم الرئيسية لتوزيع الكائنات الحية، وفقدان الأنواع، وانخفاض الإنتاجية البحرية، وزيادة الأنواع غير الأصلية، والانقراض المحتمل للأنواع. أقرّت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) مؤخرًا بأهمية معالجة تغير المناخ في البحر الأبيض المتوسط من قبل: في التقرير التقييمي السادس المرتقب (IPCC AR6) سيكون هناك، لأول مرة، ورقة متعددة الفصول خاصة بالبحر الأبيض المتوسط، وستكون منسقة بصفة مشتركة من قبل أحد منسقي خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، الذين يعملون بالتنسيق الوثيق مع نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط - اتفاقية برشلونة.

74. يلاحظ أول تقرير تقييمي للبحر الأبيض المتوسط لعام 2020 الذي يعده خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي، يلاحظ أنه بسبب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، يتغير المناخ في حوض البحر الأبيض المتوسط بصفة تاريخية، وذلك متوقع على أساس النماذج المناخية، وسيكون التغير أسرع من الاتجاهات العالمية. تتأثر جل المناطق الفرعية لحوض البحر الأبيض المتوسط، على اليابسة وفي البحر، بالتغيرات البشرية الأخيرة في البيئة. وتشمل العوامل الرئيسية المسببة لتغير المناخ (درجة الحرارة وهطول الأمطار والدورة الجوية والظواهر المتطرفة وارتفاع مستوى سطح البحر، ودرجة حرارة مياه البحر والملوحة والتحمض)، الزيادة السكانية والتلوث والممارسات غير المستدامة للأراضي والبحر والأنواع الغازية الغريبة. في معظم المناطق، تتأثر النظم الإيكولوجية الطبيعية وسبل عيش الإنسان. وتتفاقم معظم تأثيرات تغير المناخ بسبب التحديات البيئية الأخرى مثل تغيير استخدام الأراضي، وزيادة التحضر والسياحة، والتكثيف الزراعي، والصيد الجائر، وتدهور الأراضي، والتصحر، والتلوث (الهواء والأرض والأنهار والمحيطات).

75. لقد أكد أيضا التقرير عن حالة البيئة لعام 2020 أن تغير المناخ يؤدي بالفعل إلى تفاقم التحديات الإقليمية، ما يسفر عن زيادة مخاطر الجفاف، والفيضانات، والتعرية، والحرائق. وفي العقود القادمة، من المتوقع أن يؤدي تغير المناخ إلى تهديد الأمن الغذائي والمائي، وكذلك سبل عيش الإنسان وصحته، ولذلك من الضروري معالجة تغير المناخ بالتوازي مع ضمان الإدارة المستدامة للبيئة البحرية والساحلية وكذلك معالجة الجوانب الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر والأمن وصحة الإنسان.

76. يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط على قضية تأثيرات تغير المناخ على المنطقة البحرية والساحلية منذ فترة ترجع إلى تسعينيات القرن الماضي، وبعد إجراء أول تقييم شامل من القاعدة إلى القمة حول قابلية التأثر وتأثيرات تغير المناخ على التنوع البيولوجي في البحر المتوسط أُجري على المستوى الوطني، على المستويات دون الإقليمية والإقليمية وتحديد الأولويات ذات الصلة في الفترة 2008-2009، وأُتبع هذا التقييم بأعمال حول إمكانيات الرصد، تم دمج الأنشطة المتعلقة بالمناخ في عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط كموضوع عمل مشترك مستعرض داخل الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2022. يهدف البرنامج 3 إلى تقديم المزيد من الدعم المعزز للأطراف المتعاقدة على النحو المشار إليه في إعلان نابولي المتفق عليه في عام 2019 من قبل اجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي والعشرين وبما يتماشى مع إطار التكيف الإقليمي لتغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط والهدف 4 من استراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشأن التنمية المستدامة 2016-2025، التي اعتمدها اجتماع الأطراف المتعاقدة التاسع عشر في عام 2016، وكدعم لتنفيذ الإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي اعتمده اجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي والعشرون في عام 2019.

77.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

78. يساهم البرنامج 3 بشكل مباشر في عدد من الأهداف والغايات العالمية والإقليمية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC). كما يراعي قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما قرار الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2019) بشأن التكيف القائم على النظم الإيكولوجية الذي يؤكد على التكيف القائم على النظم الإيكولوجية كآلية للحد من التعرض لتغير المناخ ونقاط الضعف اللاحقة في مجالات مثل الأمن الغذائي أو المياه أو الصحة أو التنوع البيولوجي. كما أنه يتماشى تمامًا مع برنامج العمل المناخي 2022-2025 التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

79. ومن أجل إعداد البرنامج 3، تم إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في تقريرين عن تحليل التدابير الإقليمية الحالية التي تحدد الثغرات فيما يتعلق بتحقيق الحالة البيئية الجيدة والتدابير الإقليمية والوطنية الجديدة/المحدثة المحتملة، والتي رغم أنها تتمحور حول الأهداف الإيكولوجية لخطة عمل البحر المتوسط، فإنها تناول أيضًا، وبدرجة أقل، قضايا تغير المناخ، والتي تتعلق بشكل أساسي بالحاجة إلى سد الفجوات المعرفية حول تأثيرات تغير المناخ على النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية، وخاصة آثار التحمض.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 3:	
الهدف 14. الحياة تحت الماء:	الغايتان 14.2 و14.3
الهدف 13. العمل المناخي:	الغايات 13.1 13.1، 13.2 13.3 13.3
الهدف 6. المياه النظيفة والصرف الصحي:	الغاية 6.6
الهدف 11. المدن والمجتمعات المستدامة:	الغايتان 11.6 و11.ب

80. على المستوى الإقليمي، فإن شبكة خبراء البحر الأبيض المتوسط بشأن المناخ والتغير البيئي (MedECC) وتقرير التقييم الأول للبحر الأبيض المتوسط (MAR1) الذي نُشر في عام 2020 يعتبران من الأهمية بمكان [حلقة الوصل]. يساهم هذا البرنامج أيضًا في تنفيذ توجيهات واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة - العمل المناخي في صميم الاتفاق الأخضر الأوروبي [حلقة الوصل]، عند الاقتضاء، وكذلك مع العمل ذي الصلة للاتحاد من أجل المتوسط، بما في ذلك الإعلان الوزاري الأول بشأن البيئة وتغير المناخ (المعتمد في أثينا في 13 أيار/مايو2014) والتقدم المحرز منذ ذلك الحين. يتم النظر في عمل العديد من الشركاء الإقليميين الآخرين، بما في ذلك عمل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية بشأن البحر المتوسط حول الحلول القائمة على الطبيعة، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة بشأن البحر المتوسط، ومكتب معلومات البحر الأبيض المتوسط للبيئة والثقافة والتنمية المستدامة (MIO-ECSDE)، والمركز الأورومتوسطي لتغير المناخ (CMCC) [حلقة الوصل] والشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط.

الأهداف

81. يتضمن البرنامج 3 الأهداف الاستراتيجية التالية المرتبطة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط الذي أقره اجتماع الأطراف المتعاقدة التاسع عشر:

1. تعزيز قدرة النظم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية في منطقة البحر الأبيض المتوسط على مواجهة تغير المناخ من خلال تشجيع مناهج تكيف متكاملة وفهم الآثار فهمًا أفضل؛ و
2. تخفيض الضغط البشري على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية للحفاظ على مساهمتها في التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ

الأهداف الإيكولوجية ذات الصلة:

- الهدف الإيكولوجي 7. التغير في الأوضاع والجغرافية المائية لا يؤثر سلبيًا على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية

النتائج

82. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 3.1 تعزيز الإطار القانوني والسياساتي والمؤسسي على المستويين الإقليمي والوطني للتصدي بكفاءة للتحديات المتعلقة بتغير المناخ (الفيضانات، التعرية، تدهور الأراضي، التلوث، الكوارث، إلخ)

83. من المتوقع أن تؤدي التحديات المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة وعرام العواصف، إلى ضغوط إضافية على المناطق الساحلية والبحرية. سيكون لارتفاع درجة الحرارة تأثير على النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وسيؤثر على الأنشطة البرية والبحرية. وفي هذا الصدد، سيتم توفير الدعم لإدماج تغير المناخ بشكل فعال في الأدوات الاستراتيجية والسياساتية الوطنية والإقليمية. على المستوى الإقليمي، سيتم مراجعة تنفيذ الإطار الإقليمي الحالي للتكيف مع تغير المناخ للمناطق البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط، مع وضع إطار زمني حتى عام 2025، ووضع استراتيجية إقليمية محدثة بشأن التكيف مع تغير المناخ مع مراعاة نتائج تقرير خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي والتقييمات الإقليمية والوطنية الرئيسية الأخرى. وسيتم دعم الأطراف المتعاقدة لتدمج في استراتيجياتها الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية واستراتيجياتها وخططها لإدارة الحيز البحري تدابير التكيف والتخفيف، بالإضافة إلى دمج التوقعات المتعلقة بتغير المناخ وحالة عدم يقين المتزايدة فيما يتعلق بالبيئة وصحة الإنسان والأنشطة الاقتصادية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتم أيضا تعزيز آليات التمويل المناخي المناسبة وأيضا تشجيع زيادة مشاركة القطاعات الخاصة والمصرفية وقطاع التأمين. وسيتم القيام بأنشطة تعزز المضي قدما نحو الحياد المناخي بما يتماشى مع الالتزامات الإقليمية والعالمية.

النتيجة 3.2 حلول فنية قائمة على الطبيعة تعزز منع أو الحد من تأثير **تغير المناخ على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية وزيادة القدرة على الصمود أمام تقلب المناخ وتغيره.**

84. تهدف الإجراءات المتوخاة في إطار هذه النتيجة إلى مساعدة الأطراف المتعاقدة من خلال وضع مبادئ توجيهية وأدوات فنية وكذلك من خلال تبادل أفضل الممارسات لتحسين استخدام استعادة النظام الإيكولوجي كوسيلة للحفاظ على خدمات النظام البيئي. يمكن أن يكون للتخطيط المكاني المناسب والإدارة المكانية الملائمة تأثير مهم بهدف تعزيز المرونة، لا سيما من خلال إنشاء التراجع الساحلي - الذي يسمح بتنفيذ الحلول القائمة على الطبيعة في مناطق الواجهة الحساسة بين اليابسة والبحر - بالإضافة إلى التدابير المتعلقة بالبنية التحتية الخضراء وتخضير المدن الساحلية التي تعمل على تحسين نوعية حياة سكان المناطق الساحلية من خلال ضمان الهواء النقي وتقليل مخاطر الفيضانات وموجات الحرارة والأحداث المماثلة الأخرى. كما سيتم دعم تدابير منع تآكل السواحل على المستوى الوطني من خلال رسم خرائط للنظم الإيكولوجية الساحلية الرئيسية وإجراءات الحفظ والاستعادة المستهدفة.

النتيجة 3.3 فهم ومعرفة أفضل لتغير المناخ وتأثيراته على البيئة والتنمية.

85. ستمكن الأدلة والمعرفة العلمية حول الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ على البيئة والتنمية ستمكن صناع القرار من توقع وتصميم السياسات التي تأخذ في الاعتبار العلاقات المتبادلة المنهجية بين الأنشطة البشرية والطبيعة وتغير المناخ. إن تحديد المناطق الساحلية الحساسة بشكل خاص والأنواع المهددة بسبب تغير المناخ سيدعم صانعي القرار وأصحاب المصلحة لزيادة المرونة وتركيز الجهود عند وضع استراتيجيات شاملة وتتسم بالكفاءة في استخدام الموارد للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. تعتبر المناطق الساحلية، باعتبارها الواجهة البينية بين النظم الإيكولوجية والمناظر الطبيعية البرية والبحرية، تعتبر ذات قيمة استثنائية؛ كما أنها مناطق حضرية بشكل رئيسي، وذات كثافة سكانية عالية وتتركز فيها الأنشطة، مما يجعلها أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. لذلك من الضروري تحديد وتقييم المناطق الأكثر عرضة للتهديد واقتراح تدابير التخطيط والإدارة من أجل النجاح في حفظ الطبيعة واستعادتها أو التكيف في مختلف السياقات الساحلية، مثل المناطق البكر والمدن الساحلية والساحل الضيق والبحر الساحلي.

86. ستراعي تدابير التخفيف والتكيف الفعالة الخاصة بتغير المناخ الظروف البيئية المحلية والاجتماعية والاقتصادية، وستسمح بإحداث دورة حميدة حيث تؤدي النتائج الإيجابية لمعالجة تغير المناخ أيضًا إلى نتائج إيجابية للبيئة والمجتمعات. وستدعم المساعدة الفنية للسلطات المحلية في مراعاة السياقات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتأثيرات الحلول القائمة على الطبيعة من مرحلة تصميم هذه الحلول إلى تنفيذها وتكرارها. بالإضافة إلى ذلك، فإن أنماط الحياة البشرية تُعدّ عاملاً من عوامل التغير المناخي والبيئي؛ حيث أن التحقيق في كيفية تأثير تغيير أنماط الحياة نحو خيارات مستدامة على النتائج المناخية يمكن أن يكون دافعاً قوياً للسياسات التي تستهدف سلوك المستهلك.

النتيجة 3.4 إحراز **التقدم في التخفيف من تغير المناخ** من خلال الاقتصاد الدائري، وزيادة كفاءة الموارد واستراتيجيات **الأعمال بخصوص تحييد أثر الكربون،** وزيادة كفاءة الموارد واستراتيجيات **الأعمال بخصوص تحييد أثر الكربون.**

87. تهدف هذه النتيجة إلى دعم الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ من خلال استغلال العلاقة الإيجابية بين الإنتاج والاستهلاك المستدامين والتحول المجتمعي القائم على العمل. وتحقيقًا لهذه الغاية، سيتم تعزيز الاقتصاد الدائري والتكافل الصناعي والابتكار الإيكولوجي وخلق القيمة المشتركة من خلال عدد من الأنشطة التي تستهدف في المقام الأول القطاع الخاص، بما في ذلك رواد الأعمال والشركات الصغيرة، بهدف دعم رواد الأعمال في الاقتصاد الدائري والمشاريع التجارية من أجل معالجة التخفيف من آثار تغير المناخ وزيادة كفاءة الموارد وتقليل الانبعاثات وتعزيز أدوات تحسين أطر القياس والمحاسبة القائمة على الاستهلاك. سيتم أيضا إعداد إجراءات محددة وحلول مبتكرة وتنفيذها لتقليل انبعاثات غازات الدفيئة من السفن في موانئ مختارة، بما في ذلك ضمان كفاءة الطاقة وإزالة الكربون؛ كما سيتم تشجيع اتخاذ إجراءات لتحقيق كفاءة الطاقة واستخدام حصص أكبر من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

88. ولتحقيق أهداف هذه النتيجة، سيتم استكمال دعم الأعمال المستدامة بإجراءات تستهدف المجتمع المدني والسلطات المحلية، من خلال تقديم الأدوات المناسبة لتعزيز تغيير أنماط الحياة وفقًا للاحتياجات الملحة والمتعلقة بتغير المناخ. وفي هذا الصدد، تهدف هذه النتيجة إلى تشجيع المدن والبلديات على المشاركة في عمليات تقييم وتخطيط أنماط الحياة ذات التأثير الإيجابي على المناخ، وذلك باستخدام نماذج المحاسبة القائمة على الاستهلاك لإرشاد مسارات التخفيف المحلية، وتحديد المناطق المتأثرة جدًّا بالكربون وإحداث علاقة فعالة بين الاستهلاك والإنتاج.

البرنامج 4: نحو الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية بما في ذلك الاقتصاد الدائري والأزرق

مقدمة عامة

89. يعتبر مفهوم الاقتصاد الدائري والأزرق، الذي يشمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، استجابة لتطلعات التنمية المستدامة، بالنظر إلى الضغط المتزايد للاستهلاك والإنتاج على موارد العالم والبيئة. يعترف واضعو خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط وتقرير حالة البيئة والتنمية أن أنماط الاستهلاك والإنتاج بحاجة إلى التغيير لفك الارتباط بين التنمية البشرية وتدهور البيئة البحرية والساحلية. تقدم خطة عمل الاستهلاك والإنتاج المستدامين مبادئ توجيهية للتحول نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والاستدامة طويلة الأجل، والاقتصاد الدائري والنماذج الجديدة في استخدام الموارد، مع مراعاة تغير المناخ والمساهمة في خطة الأمم المتحدة لعام 2030. علاوة على ذلك، وكما لوحظ في تقرير حالة البيئة والتنمية، فإن الجاذبية المتزايدة للمناطق والمدن الساحلية تؤدي إلى تركيز السكان في المناطق الساحلية الحضرية، وانخفاض الديناميكيات الاقتصادية والسكانية الريفية، حيث يعيش اليوم أقل من 50 ٪ من السكان في المناطق الريفية في جميع دول البحر الأبيض المتوسط باستثناء دولتين. وتظهر مؤخرًا أنشطة جديدة مثل الطاقات البحرية المتجددة أو استخراج المعادن والكائنات البحرية، وذلك بالإضافة إلى وجودها مع الأنشطة البحرية الأخرى مثل النفط والغاز البحري، والنقل البحري ومع المناطق البحرية المحمية. تمثل الاستخدامات البحرية المتعددة والكثيفة والتي تكون أحيانا متضاربة تحديات جديدة من أجل تحقيق الحالة البيئية الجيدة في البحر الأبيض المتوسط أو الحفاظ عليه. يعد التخطيط الجيد للمجال البحري ضروريًا لتجنب النزاعات بين القطاعات الحالية والناشئة، ويسمح بإحداث التآزر وتعزيز فعالية تكلفة الأنشطة في البحر.

90. يجمع البرنامج 4 بين الأساليب الأساسية والمتكاملة والشاملة لضمان الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية، وتنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وبروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية - الفريد من نوعه في جميع أنحاء العالم - والإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (اعتمد في عام 2019 في الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة)، وخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط (تم اعتمادها في عام 2016 في الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة)، وبما يتماشى مع الإطار المفاهيمي للتخطيط المكاني البحري في البحر الأبيض المتوسط والاقتصاد الأزرق و قرارات وتوصيات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة. تؤدي الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني البحري دورًا خاصًا، كسياسة شاملة، مع خيارات استراتيجية وخطط وتدابير إدارية، والتي يمكن أن تدمج وتعكس في الوحدة الجغرافية الساحلية نفسها (بأجزائها الأرضية والبحرية) جميع السياسات المواضيعية والأبعاد الأفقية، التي تشمل تدابير التنمية، والحماية البيئة، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، والتكيف مع تغير المناخ وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى التنفيذ المشترك لإجراءات متنوعة، تقتضي مشاركة صناع القرار والشركات وتجار التجزئة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، من أجل إعادة تصميم طريقة إنتاج السلع والخدمات واستهلاكها بشكل مبدع، وذلك لإنعاش التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية، والتوجه إلى اقتصادات غير ملوثة، خالية من النفايات، ومنخفضة الكربون، وفعالة في استخدام الموارد، وشاملة اجتماعيًا، وخضراء ودائرية. يعد النهج الإقليمي لتخطيط الحيز البحري أمرًا ضروريًا، خاصة بالنسبة للتأثيرات البيئية وإنتاج الطاقة المتجددة.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

91. يساهم البرنامج 4 بشكل مباشر في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة 14 وخاصة الأهداف 6 و8 و9 و11 و12. كما أنه يراعي عددا من قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما قرارات الدورة الرابعة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (2019) بشأن المسارات المبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ومعالجة التحديات البيئية من خلال ممارسات الأعمال المستدامة؛ والتكيف القائم على النظم الإيكولوجية تكتسي نتيجة الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة أهمية خاصة من خلال موضوعها الذي جاء تحت عنوان "*تعزيز الإجراءات من أجل الطبيعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة*". على المستوى الإقليمي، يساهم البرنامج 4 في عمل جميع الشركاء في المنطقة، بما في ذلك أهداف الاتفاق الأخضر الأوروبي، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام 2030، وطموح التخلص من التلوث كليّة، والتوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية، وتوجيه التخطيط المكاني البحري، عند الاقتضاء، بالإضافة إلى عمل الاتحاد من أجل المتوسط على الاقتصاد الأزرق. كما أنه يتماشى مع الهدف الاستراتيجي 4 لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة البحرية والساحلية 2020-2030.

92. ومن أجل إعداد البرنامج 4، تم إيلاء الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في تقريرين عن تحليل التدابير الإقليمية الحالية التي تحدد الثغرات فيما يتعلق بتحقيق الحالة البيئية الجيدة والتدابير الإقليمية والوطنية الجديدة/المحدثة المحتملة، بناءً على العمل الذي تم منذ ذلك الحين بما يتماشى مع هذه التوصيات، أي، دمج الاقتصاد الدائري في تنفيذ السياسات والأدوات التنظيمية، وتعزيز تطبيق تخطيط الحيز البحري المرتبط بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتعزيز تنفيذ البروتوكول الخارجي، إلخ.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 4:	
الهدف 12. الاستهلاك والإنتاج اللذان يتسما بالمسؤولية:	الغايات 12.1 و12.2 و12.4 و12.5 و12أ
الهدف 11. المدن والمجتمعات المستدامة:	الغايتان 11.4 و11.6
الهدف 8. العمل اللائق والنمو الاقتصادي:	الغايات 8.3 13.1، 8.4 8.9 13.3
الهدف 9. الصناعة، والابتكار والبنى التحتية:	الغاية 9.4
الهدف 6. المياه النظيفة والصرف الصحي:	الغايتان 6.5 و6.6

الأهداف

93. يتناول البرنامج 4، بالإضافة إلى المساهمة في أهداف البرنامج 1، الأهداف الاستراتيجية التالية، المرتبطة بأهداف بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وإطاره الإقليمي المشترك الذي اعتمده الاجتماع الحادي والعشرون للأطراف المتعاقدة، وأهداف خطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط التي اعتمدها الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة واستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة:

1. تيسير التنمية المستدامة للمناطق الساحلية من خلال مراعاة البيئة والمناظر الطبيعية بالانسجام مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
2. ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، لا سيما فيما يتعلق بالاستخدام الآمن للمياه، خاصة من خلال أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة وتعزيز الاقتصاد الدائري؛
3. تحقيق الاتساق بين المبادرات العامة والخاصة وبين جميع القرارات التي تتخذها السلطات العامة على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية، والتي تؤثر على استخدام المنطقة الساحلية؛
4. تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة، والاستفادة من التطورات الهامة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية، وتعزيز القدرات الفنية للشركات، ورجال الأعمال، ووكلاء التمويل، ومنظمات المجتمع المدني، والمساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وإدارتها بشكل مستدام؛

94. وهذه بدورها تساهم أيضًا في الأهداف الإيكولوجية التالية التي اعتمدها الاجتماع 17 للأطراف المتعاقدة:

الأهداف الإيكولوجية ذات الصلة:

- الهدف الإيكولوجي 6. الحفاظ على سلامة قاع البحر، وخصوصًا في الموائل القاعية ذات الأولوية؛
- الهدف الإيكولوجي 7. التغير في الأوضاع والجغرافية المائية لا يؤثر سلبيًا على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛
- الهدف الإيكولوجي 8. الحفاظ على الديناميات الطبيعية للمناطق الساحلية وحفظ النظم الإيكولوجية الساحلية والمناظر الطبيعية؛

النتائج

95. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 4.1 تحقيق استدامة الموارد الساحلية والبحرية من خلال التنفيذ المتآزر لنهج التخطيط والإدارة، بما في ذلك الاعتبار الكافي للتفاعلات بين البر والبحر (LSI).

96. سيرتكز العمل بموجب هذه النتيجة على تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني البحري على المستوى الوطني والإقليمي وحسب الاقتضاء دون الإقليمي، باعتباره النهج الأكثر فاعلية لإدارة التناقضات المحتملة بين السياسات القطاعية المختلفة (مثل المنافسة على الفضاء والموارد والبنى التحتية وما إلى ذلك) وكذلك بين السياسات البحرية والبرية. سيتم دعم الأطراف المتعاقدة في إعداد أو تحديث الاستراتيجيات الوطنية ودون الإقليمية حسب الاقتضاء للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، تماشياً مع الإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الذي اعتمده اجتماع الأطراف المتعاقدة الحادي والعشرون، وسيتم تنفيذ خطط إدارة المناطق الساحلية الوطنية و/أو العابرة للحدود وغيرها من الخطط الساحلية والبحرية المتكاملة. وفي هذا السياق، سيتم التركيز بشكل خاص على تطبيق تخطيط الحيز البحري، ولا سيما معالجة التفاعل بين الأرض والبحر والتكيف مع تغير المناخ.

وسيتوجه الاهتمام التشغيلي أيضا إلى القطاعات الساحلية والبحرية الرئيسية من أجل زيادة ملكيتها للاستدامة ومبادئ وأهداف الإدارة القائمة على النظام الإيكولوجي. ولتحقيق أهداف هذه النتيجة سيقدم الدعم للمناطق الساحلية ذات الأولوية من أجل إعداد تقييمات المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية وإقرار الاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة.

النتيجة 4.2 إعداد أدوات ونهج الاقتصاد الأزرق والأخضر المستدام في سياق التنمية المستدامة وتنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة.

97. من أجل تكييف الأنشطة البشرية مع القدرة الاستيعابية للنظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط وتحقيق وضعها البيئي الجيد، من الضروري تسريع ديناميكيات تبني نهج الاقتصاد الدائري والأخضر. يجب إيلاء اهتمام خاص بالقطاعات التي لها تأثير رئيسي في النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، بما في ذلك قطاعات الاقتصاد الأزرق المستدام، لأن عدد السكان في المناطق الساحلية والحضرية في زيادة مستمرة، ولأن بلدان البحر الأبيض المتوسط والمجتمعات والاقتصادات تعتمد على الموارد الساحلية والبحرية الطبيعية لتكوين الثروة وتوفير فرص العمل ومواصلة التنمية المحلية (حالة البيئة والتنمية). سيتم وضع استراتيجية إقليمية حول السياحة المستدامة. وسيتم تنفيذ هذه النتيجة في سياق تنفيذ استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة ومبادراتها الرئيسية وخطة العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وستتم مراجعة تلك الأطر الاستراتيجية والتطلعية الإقليمية في 2024-2025، مع مراعاة سيناريوهات الدراسة الاستشرافية MED 2050 والتدابير الإقليمية التي تدعم تطوير الأعمال الخضراء والدائرية، من بين أمور أخرى. وسيتم تقديم الدعم الفني لتعزيز أطر السياسات الوطنية، ودعم قطاعي الاقتصاد الأخضر والأزرق في دمج تدابير الاقتصاد الدائري، وتطوير الإجراءات التجريبية والمبادرات الرئيسية وأنشطة النشر. وسيتم تعزيز الآليات الإقليمية لرصد تنفيذ استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وخطط العمل الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين.

98. كما سيتم تصميم تدابير لزيادة كفاءة واستدامة موانئ البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الأماكن البحرية السياحية (مبادرة الموانئ الخضراء) كأدوات ملموسة للاقتصاد الأزرق؛ وكل ذلك يدخل في الاستجابة، على وجه الخصوص، للآثار السلبية للقطاعين البحري والسياحي في البحر الأبيض المتوسط، وللمساهمة في إزالة الكربون والحد من انبعاثات ملوثات الهواء في البحر الأبيض المتوسط. وستتم دراسة مبادرة الموانئ الخضراء، التي تهدف إلى تكييف البنى التحتية للموانئ مع معايير الاستدامة البيئية، والترويج لها في البحر الأبيض المتوسط.

النتيجة 4.3 تنفيذ الإدارة البيئية المبتكرة والأدوات الاقتصادية لحماية الموارد الساحلية والبحرية واستخدامها بكفاءة.

99. يعتمد الحد من التدهور البيئي إلى حد كبير على التخطيط السليم لاستخدام المساحات والموارد الساحلية والبحرية. تدعم الأدوات مثل الإشراف على الأراضي، والأدوات المالية البيئية، والدفع مقابل خدمات النظام الإيكولوجي، وخطط التعويض، وما إلى ذلك، تدعم عمليات صنع السياسات والقرارات؛ وهذا يستدعي تفصيلاً لهذه الأدوات، وتحليلا اقتصاديا لتقييم خيارات وتدابير السياسات المختلفة، وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المتوسطيين على استخدامها. يمكن أيضًا ربط الحلول المبتكرة بالأنشطة التجريبية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، كما تم تحديدها من خلال المبادرات ذات الصلة، مثل مبادرة BlueMed للبحث والابتكار للوظائف الزرقاء والنمو. وفيما يتعلق "بالخدمات والمنتجات المبتكرة"، هل يمكنك، من فضلك، إضافة نقطة تتعلق بالرقمنة.

النتيجة 4.4 تطبيق التدابير التي تم تحديدها في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية على المستوى الإقليمي ومن قبل كل طرف متعاقد ضمن ولايته القضائية لضمان سلامة الأنشطة البحرية وتقليل تأثيرها المحتمل على البيئة البحرية ونظامها البيئي.

100. يمكن أن تؤدي زيادة الأنشطة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما في البلدان ذات الخبرة القليلة في هذا المجال، إلى عواقب سلبية طويلة الأجل على النظم الإيكولوجية الهشة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط، وعواقب سلبية على اقتصادات الدول الساحلية المتوسطية، خاصة فيما يتعلق بالسياحة ومصايد الأسماك، إذا لم يتم تنظيم هذه الأنشطة ومراقبتها بشكل مناسب. كما تمثل مصادر الطاقة المتجددة البحرية إمكانات كبيرة من حيث إنتاج الطاقة وإحداث فرص العمل. لذلك من المهم أن يكون هناك تخطيط طويل الأجل لهذه التطورات بالفعل اليوم، وذلك لتحقيق التوازن بين هذه الفرصة والاستدامة. الإجراءات المتوخاة في إطار هذه النتيجة تتبع جهود الأطراف المتعاقدة في البروتوكول البحري من خلال تنفيذ خطة عمل البحر الأبيض المتوسط البحرية وتعزيز إطار حسن الإدارة الذي يؤدي إلى إطار تعاون وشراكة مستدام وعملي؛ ويهدف ذلك إلى تقديم مبادئ توجيهية ومعايير مشتركة، وبرنامج بناء القدرات، مع تحديد الطريق إلى الأمام لفترة ما بعد عام 2024، كونه تاريخ انتهاء الإطار الزمني لتنفيذ خطة العمل الحالية، والذي سيتضمن صياغة خطة عمل جديدة/محدثة للتنفيذ الفعال للبروتوكول البحري بشكل متسق مع الالتزامات العالمية ذات الصلة.

البرنامج التأسيسي 5: الحوكمة

مقدمة عامة

101. البرنامج 5 يتوافق مع الهدف 6 للاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة ويشكل شرطًا أساسيًا لتشغيل وفعالية الإستراتيجية متوسطة الأجل بالكامل. كما يعكس الالتزامات المحددة من خلال قرارات لجنة حسن الإدارة والامتثال التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة - بما في ذلك قراري الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة IG.23/2وIG.23/3 وقراري الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة IG.24/1 و IG.24/2 - وكذلك القرارات الرئيسية المتعلقة بتعزيز الشراكات وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد (بما في ذلك قرارات الاجتماع السادس عشر للأطراف المتعاقدة IG.19/6 وقرار الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة IG.24/2 المتعلق بشركاء خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، وقرار الاجتماع العشرين للأطراف المتعاقدة IG.23/5 وقرار الاجتماع الحادي و العشرين للأطراف المتعاقدة IG.24/2 فيما يتعلق باستراتيجية تعبئة الموارد المحدثة وملحقها المنقح). كما أن القرارات ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي (قرار اجتماع الأطراف المتعاقدة السابع عشر IG.20/4 وقرار اجتماع الأطراف المتعاقدة الثامن عشر IG.21/3) وقرار لجنة البحر المتوسط بشأن الاستدامة المعتمد خلال الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة IG.22/17.

102. تهدف الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل إلى تهيئة الظروف اللازمة لأجهزة وهيئات نظام خطة عمل البحر المتوسط وأمانتها لتنفيذ مهامها الرئيسية بكفاءة على النحو المنصوص عليه في المادتين 17 و18 من اتفاقية برشلونة والمواد الأخرى ذات الصلة من البروتوكولات، وكذلك تعزيز التعاون مع الجهات الفاعلة والبرامج والمبادرات الرئيسية العاملة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومن أجلها. تتوافق الخطة متوسطة الأجل مع النظام القانوني لخطة عمل البحر المتوسط، أي اتفاقية برشلونة والبروتوكولات التي دخلت حيز التنفيذ أو التي على وشك أن تدخل حيز التنفيذ، والخطط الإقليمية وخطط العمل الملزمة قانونًا، بالإضافة إلى قرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي. يظل ضمان الإنفاذ والدعم المتكامل والمنسق بكفاءة للأطراف المتعاقدة من أجل تنفيذها وتحقيق الامتثال أولوية عالية للإستراتيجية متوسطة الأجل.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

103. يساهم البرنامج 5 في العديد من غايات التنمية المستدامة بما في ذلك الهدف 14 و17 "*شراكات من أجل الأهداف*"، وكذلك بشكل عام مع قرارات ومقررات جمعية الأمم المتحدة للبيئة. كما أنه يتماشى مع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة "*حسن الإدارة البيئية*".

104. أنشأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط شراكات على المستوى العالمي والإقليمي والوطني على النحو الموصوف سابقاً. وبالإضافة إلى مواءمة الأولويات، يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط في اجتماعات صنع القرار الرئيسية لضمان التآزر في حسن الإدارة والتخطيط، بما في ذلك التوجهات الاستراتيجية للبحار الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وقرارات وكالة الأمم المتحدة للبيئة، واتفاقية التنوع البيولوجي وتطوير الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، والاتحاد من أجل المتوسط، والمجلس العام لمصايد الأسماك في المتوسط، والمنظمة البحرية الدولية، واتفاقيات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، والتوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي، وغيرها. يضمن التآزر تأثيرًا أكبر في دعم بلدان البحر الأبيض المتوسط لدمج وتبسيط الأهداف والغايات المتفق عليها عالميًا وإقليميًا على المستوى الوطني. وهذا أيضًا له أهمية خاصة فيما يتعلق بأولويات المانحين الرئيسيين (انظر قرار الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة " IG.23/5إستراتيجية تعبئة الموارد المحدثة") مثل الإستراتيجية 7 لمرفق البيئة العالمية.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 5:

الهدف 14. الحياة تحت الماء وغايات هذا الهدف

الهدف 17. الشراكات لتحقيق الأهداف: الغايات 17.3، 17.6، 17.9، 17.14، 17.16، 17.17

مع ملاحظة أن البرنامج 5 يساهم أيضًا في غايات التنمية المستدامة المذكورة في البرامج الأخرى.

الأهداف

105. يتضمن البرنامج 5 الأهداف الاستراتيجية التالية:

1. ضمان وتعزيز مخططات حسن الإدارة المناسبة، وخاصةً التنسيق المؤسسي متعدد القطاعات ومتعدد المستويات، وتعزيز الوصول إلى المعلومات، ومشاركة والتزام جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار الشّفّافة؛

2. تعزيز النهج القائم على النظام الإيكولوجي في إدارة الأنشطة البشرية بهدف تحقيق أو الحفاظ على الحالة البيئية الجيدة في البحر الأبيض المتوسط ومنطقته الساحلية؛
3. تعزيز قدرة الأطراف المتعاقدة على تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والامتثال لها، والاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة، وكذلك قرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي؛
4. تعزيز أوجه التآزر والتكامل والتعاون بين الشركاء والمنظمات الدولية والإقليمية الناشطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛
5. تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنفيذ الفعال للإستراتيجية متوسطة الأجل؛ و
6. تعزيز آليات التفاعل بين السياسات العلمية الفعالة على المستويين الإقليمي والوطني.

النتائج

106. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 5.1 التنفيذ الفعلي والإنفاذ من قبل الأطراف المتعاقدة لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وسياسات خطة عمل البحر المتوسط، بما في ذلك قرارات اجتماعات الأطراف المتعاقدة ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي، واستراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة وإنجاز برامج التدابير على المستويين الإقليمي والوطني.

107. إن تعزيز الإدارة البيئية في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال تقوية قدرة الأطراف المتعاقدة على تنفيذ وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها أمر أساسي لتحقيق الحالة البيئية الجيدة في سياق التنمية المستدامة، بما في ذلك التصديق على بروتوكولاتها. على الرغم من التقدم الجيد في هذا المجال، لا يزال تنفيذ وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها يمثلان تحديًا رئيسيًا لجميع الأطراف المتعاقدة. من خلال دعم الأطراف المتعاقدة لتقوية أطرها القانونية وقدرتها المؤسسية في تنفيذ وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ستتم زيادة الملكية، وسيتم تعزيز سيادة القانون البيئي في منطقة البحر الأبيض المتوسط مما يتيح تحقيق الحالة البيئية الجيدة في السياق العام لجدول أعمال 2030. سيشمل دعم الأطراف المتعاقدة في شكل أنشطة تقودها البلدان وموجهة نحو النتائج إجراءات بناء القدرات لتعزيز التنفيذ والإنفاذ من خلال جملة أمور من بينها تبادل المعرفة وأفضل الممارسات والمعلومات من خلال المنصات ذات الصلة، وتقديم المساعدة الفنية لتحديث أو تطوير التشريعات أو تدابير السياسة العامة لتنفيذ اتفاقية برشلونة، وبروتوكولاتها، وقرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة بنهج النظام الإيكولوجي، واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة، وإجراء التدريبات الإقليمية، وتطوير أدوات التوجيه مثل المبادئ التوجيهية الفنية أو التشريعات النموذجية. سيتم ذلك في سياق التعزيز المستمر والمستدام لفعالية لجنة الامتثال، من بين أمور أخرى من خلال دعم وتعزيز التقارير الوطنية، وكذلك الإبلاغ عن الرصد وتعزيز التآزر مع مكونات خطة عمل البحر المتوسط وكذلك مع المجتمع المدني.

النتيجة 5.2 ضمان التعزيز المنهجي، والأداء الفعال، واتخاذ القرارات، والهيئات الاستشارية لخطة عمل البحر المتوسط، وتعزيز الكفاءة بالنُهج الرقمية الجديدة.

108. يعد التشغيل السلس لآلية حسن الإدارة متعددة المستويات أمرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف المعقدة والطموحة وتحقيق الحالة البيئية الجيدة والتنمية المستدامة في المنطقة. ينبغي تعزيز هذه الآلية بطريقة منهجية لضمان الفعالية على جميع المستويات، من التعاون الإقليمي في الهيئات الإدارية لنظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة إلى التنسيق المؤسسي المنظم عبر القطاعات للسلطات الإدارية المختلفة على المستوى الوطني. ينبغي أن يتم تنفيذ عمل الهيئات الإدارية لنظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة بطريقة متسقة، بما يضمن "توحيد الأداء"، من بين أمور أخرى من خلال التنظيم السلس والفعال للاجتماعات ونشر الوثائق عالية الجودة في الوقت المناسب. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي بذل الجهود لتبسيط وضمان التفاعل الناجح وفي الوقت المناسب بين هيئات صنع سياسة خطة عمل البحر المتوسط (مثل اجتماع الأطراف المتعاقدة، والمكتب، وجهات اتصال خطة عمل البحر المتوسط، ومجموعة تنسيق نهج النظام الإيكولوجي، ولجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة، ولجنة الامتثال) وآليات الإدارة المنشأة لدعم وتعزيز العمل العلمي والفني في نظام خطة عمل البحر المتوسط (المكونات/نقاط الاتصال المواضيعية، مجموعات المراسلة حول الرصد في البحر، مجموعات العمل الفنية المخصصة، إلخ). كما يجب وضع خطط حسن الإدارة المناسبة التي تسمح بالمشاركة الملائمة في الوقت المناسب والمساهمة في صنع قرارات شفافة لجميع الجهات الفاعلة والأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تساعد الأساليب الرقمية والأدوات الحديثة النظام على تغيير طرق العمل التقليدية مع الحفاظ على مستوى الكفاءة أو حتى تعزيزه وتقليل الأثر البيئي لعملياتنا. هذه الأساليب، التي تم اختبار بعضها أو استخدامها على نطاق أوسع خلال تفشي وباء كوفيد-19، ينبغي استكشافها وتعزيزها بشكل أكبر، بما يتماشى مع العملية التي يقودها برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتحديث الإدارة البيئية العالمية. يجب ضمان الموارد الكافية للأمانة ومكونات خطة عمل البحر المتوسط لتنفيذ الولاية التي حددتها اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وقرارات اجتماع الأطراف المتعاقدة ذات الصلة. كما سيتم إجراء مراجعات أداء مستقلة لمكونات خطة عمل البحر المتوسط على أساس دوري، بناءً على الدروس المستفادة من مراجعات الأداء الأخيرة التي أجريت في إطار عمل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك.

النتيجة 5.3 ضمان اتساق السياسات وتكاملها بين الأعمال ذات الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وبين السياسات والأدوات التنظيمية لنظام خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة.

109. تهدف النتيجة 5.3 إلى ضمان الاتساق والتآزر بين سياسات نظام خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة والأدوات التنظيمية والعمليات العالمية بشأن التنمية المستدامة وحماية البيئة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي. سيضمن هذا التآزر الاتساق والتكامل بين الأهداف والغايات العالمية والإقليمية، مع مراعاة الابتكار الخاص بالبحر الأبيض المتوسط وخصوصياته، كل ذلك من خلال تكامل آليات الإبلاغ المبتكرة التي تربط المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وكذلك من خلال النهوض بآليات التعلم من الأقران بين الأطراف المتعاقدة. إن تعزيز خطط حسن الإدارة متعددة أصحاب المصلحة، والتنسيق المؤسسي عبر القطاعات والمتعدد المستويات، ومشاركة أصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم سيمكن الأطراف المتعاقدة والشركاء من الامتثال لسياسات خطة عمل البحر المتوسط وإنفاذها من أجل تحقيق الحالة البيئية الجيدة في البحر الأبيض المتوسط ومنطقته الساحلية وتحقيق خطة 2030. وسيتم دعم ذلك من خلال التآزر مع آليات الامتثال للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى، بما يتماشى أيضًا مع النتيجة 5.1، وكذلك من خلال تشغيل آليات التفاعل الناجح بين العلوم والسياسات على المستويين الإقليمي والوطني، بما يتماشى مع النتيجة 5.4.

النتيجة 5.4 تعزيز الشراكات ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك مع القطاع الخاص وهيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.

110. إن تعزيز الشراكات في تنفيذ الإجراءات ودعم نقل المعارف المتعلقة بالمحيطات من أجل إدارة البحر الأبيض المتوسط المستندة إلى العلم هي عملية حاسمة للتنفيذ الناجح لولاية نظام برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة. ستنشئ الشراكات، المتوافقة مع الإطار القانوني الحالي لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، شراكة قوية لتعزيز تنفيذ برنامج الرصد والتقييم المتكاملين)، ودعم خبراء البحر الأبيض المتوسط حول المناخ والتغير البيئي كمنصة تفاعلية بين السياسات العلمية الطوعية لعلماء المناخ في منطقة البحر الأبيض المتوسط وكذلك تكامل استجابات السياسة والإدارة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط مع متطلبات خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. ومن خلال الوصول إلى العلم وإقامة تعاون طويل الأمد مع مؤسسات علمية موثوقة وذات مصداقية تتمتع بمعرفة وخبرة علمية مثبتة على الصعيدين الوطني والإقليمي/دون الإقليمي، سيتم ضمان نقل واستخدام الإنجازات غير المسبوقة في العلوم والتكنولوجيا. ومن أجل ضمان التحول الطموح نحو الشراكات المثلى، من الضروري (1) تعبئة التجمعات العلمية لدعم أهداف الشراكات المنشأة لدعم التفاعل الفعال بين العلوم والسياسات؛ (2) ربط العديد من المبادرات والجهود والجهات الفاعلة والموارد والأدوات الموجودة في مجال العلوم البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وما وراءها؛ (3) تعزيز التآزر؛ (4) دعم التعلم للعمل معا؛ (5) تنسيق الموارد من أجل تعزيز التأثير وتجنب الازدواجية والتجزئة.

النتيجة 5.5 تنفيذ مناهج منسقة لتعزيز قدرات المؤسسات العامة من أجل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

111. إن تحديد وتعزيز وتقوية أوجه التآزر وآليات التعاون على المستويين العالمي والإقليمي أمر حيوي لتعزيز القدرات المؤسسية العامة وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. ستؤدي الاستفادة من المنصات والشبكات العالمية والإقليمية لتبادل الخبرات والمعرفة وأفضل الممارسات في الإنفاذ والإدارة إلى زيادة التنفيذ الفعال والمنسق وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، مما يدعم اعتماد استراتيجيات إنفاذ منسقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعند القيام بذلك، في إطار الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027، سيكون من الأولويات تعزيز أوجه التآزر والدعم المتبادل وتبادل الخبرات وتعلم الدروس والاستخدام الفعال للموارد والخبرات المتاحة من خلال أمور من بينها التدريب وتطوير المواد والمنصات في الشراكة مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف ذات الصلة أو المؤسسات الأخرى. إن تعزيز قدرات المؤسسات العامة أمر حاسم لزيادة الملكية، ودعم سيادة القانون البيئي ولضمان التنفيذ الفعال على المستويين الوطني والمحلي.

برنامج التمكين 6: نحو رصد وتقييم ومعرفة ورؤية البحر المتوسط وساحله لاتخاذ قرارات مستنيرة

مقدمة عامة

112. يعكس البرنامج 6 التفويض الأساسي الشامل لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يتماشى مع المادة 12 من اتفاقية برشلونة والأحكام ذات الصلة من بروتوكولاتها، مثل المادتين 8 و 13 من بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية؛ المادة 5 من البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن - وفي حالات الطوارئ - مكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط؛ المواد 3 و 15 و 20 من البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط؛ والمادة 16 من بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط.

113. كما يساهم في تنفيذ برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط والساحل ومعايير التقييم ذات الصلة (قرار مؤتمر الأطراف 19 رقم IG.22/7). يحدد برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) جميع العناصر المطلوبة للتغطية بطريقة متكاملة لرصد وتقييم التنوع البيولوجي ومصايد الأسماك، والتلوث والقمامة البحرية، والسواحل والهيدروغرافية. يوجد في صميم برنامج التقييم والرصد المتكاملين 23 مؤشرًا مشتركًا متفقًا عليه إقليمياً والمؤشرات الأربعة المرشحة (التي لم يتم تطوير المعرفة والمعلومات العلمية بشأنها بشكل كامل للسماح بالرصد والتقييم الإقليميين) التي تغطي حاليًا 9 من أصل 11 هدفًا إيكولوجيا، وهي 1، 2، 3، 5، 7، 8، 9، 10، و11.

114. يتضمن البرنامج 6 أيضًا ولاية خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لإنتاج تقارير حالة البيئة والتنمية والجودة، بالإضافة إلى التقييمات المواضيعية الرئيسية الأخرى على النحو المتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة. أقر قرار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف رقم IG.24/4 خارطة الطريق للدراسة الاستشرافية لعام 2023 الخاصة بتقرير حالة الجودة بالمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والدراسة الاستشرافية لمستقبل البحر الأبيض المتوسط لعام 2050 (MED 2050). فيما يتعلق بإدارة البيانات - التي ترتبط أيضًا بهذا البرنامج - أيدت الأطراف المتعاقدة من خلال قرار مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين IG.24/2 العناصر الرئيسية وخريطة الطريق لإعداد سياسة إدارة بيانات خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

115. يساهم البرنامج 6 في العديد من أهداف التنمية المستدامة نحو تعزيز المعلومات والعلوم بشأن البيئة البحرية والساحلية، فضلاً عن العديد من قرارات جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة رقم 4 23/4، إبقاء البيئة العالمية قيد المراجعة: *تعزيز الواجهة البينية لسياسة العلوم الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمصادقة على توقعات البيئة العالمية*.

كما أنه يساهم في الاستراتيجية البحرية والساحلية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة 2020-2030 الهدف الاستراتيجي 1، ويتماشى مع البرامج الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا سيما تلك المتعلقة بسياسة العلوم والتحولات الرقمية.

116. كما ستساهم في التقارير العالمية الرئيسية ذات الصلة مثل تقييمات توقعات البيئة العالمية (GEO) والعملية المنتظمة للتقارير العالمية وتقييم حالة البيئة البحرية وتقارير التقييم العالمي للمحيطات (WOA) وكذلك في عقد الأمم المتحدة علوم المحيطات.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 6:

الهدف 14. الحياة تحت الماء: الغاية 14أ

الهدف 9. الصناعة، والابتكار والبنى التحتية: الغاية 9.5

الهدف 17. الشراكات لتحقيق الأهداف: الغاية 17.6

مع ملاحظة أن البرنامج 6 يساهم أيضًا في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى المذكورة

الأهداف

117. يتضمن البرنامج 6 الأهداف الاستراتيجية التالية المرتبطة بقرارات مؤتمر الأطراف المتعلقة ببرنامج التقييم والرصد المتكاملين وقرار دراسات التقييم الذي اعتمده مؤتمر الأطراف رقم 21:

1. تعزيز وتنسيق تنفيذ عمليات الرصد والتقييم البحرية والساحلية بما يتماشى مع المادة 12 من اتفاقية برشلونة والأحكام ذات الصلة ببروتوكولاتها والبرنامج المتكامل للرصد والتقييم للبحر الأبيض المتوسط والساحل ومعايير التقييم ذات الصلة، لغرض وضع منهجيات مشتركة للرصد والتقييم لجميع الأطراف المتعاقدة؛
2. تحقيق و/أو الحفاظ على الحالة البيئية الجيدة (GES) للبحر المتوسط والساحل من خلال برنامج التقييم والرصد المتكاملين القائم على العلم،
3. تطوير دراسات استشرافية وتقييمية أخرى وفقًا لوثيقة المرحلة الثانية لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، بالإشارة إلى نشر تقرير عن حالة وتطور بيئة البحر الأبيض المتوسط على فترات منتظمة، ومقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة بشأن دراسات التقييم؛ و
4. ضمان وجود نظام معلومات لإدارة البيانات يعمل بكامل طاقته على أساس مجموعات بيانات مراقبة موحدة ومراقبة الجودة مضمونة لدعم التقييمات المتكاملة.

النتائج

118. ستحقق الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2027 النتائج التالية والأهداف/المؤشرات الإرشادية المرتبطة بها.

النتيجة 6.1 إجراء أنشطة استشراف شاملة وتشاركية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، مع بناء القدرات المرتبطة بها.

119. ستكون أنشطة الاستشراف التي تتم بطريقة تشاركية وعلى أساس طوعي ضرورية من خلال إنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين نحو حلول وسط بشأن القرارات المسندة بالأدلة وملكيتهم المشتركة من أجل تنفيذ أكثر فعالية. أما على المستوى الإقليمي، فستكون الوثائق الاستراتيجية الإقليمية المستقبلية - بما في ذلك استراتيجية البحر الأبيض المتوسط التي تمت مراجعتها للتنمية المستدامة (2026-2035) - أكثر قوة لأنها ستبني على نتائج أنشطة الاستشراف التشاركي التي بدأت في إطار الدراسة الاستشرافية لمستقبل البحر الأبيض المتوسط لعام 2050. علاوة على ذلك، إن تكرار ممارسات الاستشراف التجريبية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية سيسمح بضبط النهج المنهجي وكذلك تحديد السياسات على المستوى الإقليمي. سيؤدي ذلك أيضًا إلى تعزيز القدرة على إجراء مثل هذه التدريبات في المستقبل وبناء القدرات من خلال شبكة من معاهد الاستشراف المتوسطي.

النتيجة 6.2 برنامج التقييم والرصد المتكاملين المستند إلى العلم، الاستبصار والتقييمات الأخرى، وأدوات التقييم الأخرى لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات واتخاذ القرار.

120. لتحقيق هذه النتيجة، ستركز الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة بشكل متزايد على تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين (IMAP) من أجل التقدم نحو رصد وتقييم متكامل وشامل منتظم لحالة البيئة البحرية والساحلية. استنادًا إلى الأهداف الإيكولوجية لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين/المؤشرات المشتركة وأهداف الحالة البيئية الجيدة (GES). وفي هذا السياق، سينصب التركيز الرئيسي على زيادة تطوير بروتوكول برنامج التقييم والرصد المتكاملين، وتنفيذ الأطراف المتعاقدة لخريطة طريق تقرير حالة الجودة، عقب قرارات الأطراف المتعاقدة: القرار IG.21/3 بشأن نهج النظم الإيكولوجية بما في ذلك اعتماد تعاريف الحالة البيئية الجيدة (GES) والأهداف (مؤتمر الأطراف رقم 18- 2013)؛ القرار IG.23/6: تقرير حالة الجودة في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مؤتمر الأطراف 20 - 2017)؛ القرار IG.22/7: قرار الاجتماع التاسع عشر للأطراف المتعاقدة برنامج الرصد والتقييم المتكاملين للبحر الأبيض المتوسط وساحله ومعايير التقييم ذات الصلة قرار الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة IG.23/04: تقييم وتنفيذ ورصد الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة 2016–2025 وخطة العمل الإقليمية بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البحر الأبيض المتوسط والقرار IG.24/4: دراسات التقييم (مؤتمر الأطراف رقم 21 - 2019) وكذلك تسليم منتجات التقييم. سيتم اتخاذ إجراءات لتعزيز الروابط مع المبادرات والتقييمات العالمية، بما في ذلك عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية في البحر الأبيض المتوسط. وأخيرًا، سيتم تقديم الدعم لتشجيع التبادل الوطني والإقليمي للممارسات الرقمية الجيدة وتعميم الرقمنة في السياسات/الإجراءات المختلفة من أجل تمكين التنمية المستدامة.

النتيجة 6.3 تنفيذ برنامج التقييم والرصد المتكاملين ورصد البيئة والتنمية يوفران بيانات محدثة ومضمونة الجودة لدعم صنع القرار من قبل الأطراف المتعاقدة وتقييم حالة البيئية الجيدة.

121. بموجب هذه النتيجة، ستتخذ الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة مجموعة من الإجراءات المتعلقة بما يلي: 1) نقل المعرفة والخبرة العملية المتعلقة بالرصد الموثوق به والفعال من حيث التكلفة للبيئة البحرية؛ 2) استخدام الإجراءات والمعدات التحليلية المعيارية لأخذ العينات والتحليل والمعالجة وضمان جودة البيانات؛ و3) الإدارة المثلى للبيانات. يجب أن تقترن هذه الإجراءات بالاستخدام الفعال للإنجازات غير المسبوقة في العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك من خلال: 1) تعزيز التآزر مع الشبكات العلمية لدعم التفاعل بين العلوم والسياسات؛ 2) ترقية نظام معلومات خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط إلى منصة/عقدة إقليمية لتسهيل مشاركة البيانات والمعلومات ومخرجات البحث العلمي البحري والتكنولوجيات البحرية والرقمية والمعرفة حول البيئة الساحلية والبحرية في البحر الأبيض المتوسط

بما يتماشى مع مبادئ (إمكانية العثور عليها، و إمكانية الوصول إليها، وقابلية التشغيل المتبادل وقابلية إعادة الاستخدام) وأفضل الممارسات؛ و 3) تطبيق تقنيات وأدوات متقدمة للرصد والنمذجة والتنبؤ لتحسين وتوسيع نطاق القدرات التنبؤية متعددة التخصصات. توفر أدوات تصور البيانات لدمج البيانات في تنسيقات سهلة الاستخدام مثل الخرائط، أو الرسوم البيانية أو المخططات وسيلة سهلة الوصول لرؤية وفهم الاتجاهات والقيم المتطرفة والأنماط، ولكن أيضًا لتنزيلها واستخدامها وإمكانية استخدامها في صنع السياسات والمناصرة والتوعية. سيتم تخصيص الأنشطة للترابط والتشغيل البيني لأنظمة المراقبة والرصد لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط مع الأنظمة العالمية والوطنية، بما في ذلك غرفة وضع البيئة العالمية المبتكرة.

برنامج التمكين 7: من أجل المناصرة المستنيرة والمتسقة والتوعية والتعليم والاتصال

مقدمة عامة

122. يساهم البرنامج 7 في تنفيذ استراتيجية الاتصال لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط (2018-2023) المعتمدة في عام 2017 (مؤتمر الأطراف 20 - القرار IG.23/3) واستراتيجية الاتصال التشغيلية 2020-2021 المعتمدة في عام 2019 (قرار مؤتمر الأطراف 21 - IG.24/2). يتم تحقيق ذلك من خلال تكامل وتنسيق جميع اعتبارات المناصرة والتوعية والتعليم والاتصال من خلال نظام اتفاقية خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة - برشلونة، مع الاستفادة من الإنجازات الهامة فيما يتعلق بالتكنولوجيا الرقمية. وسيشمل ذلك تعزيز "محو الأمية في المحيطات" وإشراك الاتصالات وزيادة الوعي والتعليم بشأن البيئة الساحلية والبحرية.

123. يجب أن تكون الاتصالات المبتكرة قوة دافعة للمناصرة البيئية التمكينية. وتهدف إلى أن تكون مبتكرة وشاملة، وتستخدم موطئ قدمٍ متنامٍ في المجالات الرقمية ومساحات الوسائط الاجتماعية للوصول إلى مجموعة متنوعة وموسعة من الجماهير وأصحاب المصلحة والتفاعل معهم. كما تهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات للعمل البيئي، مع التركيز على أصوات القطاعات والجهات الفاعلة عادة خارج الفضاء البيئي. يجب أن تزيد الوعي وتشرك أصوات الشباب والمستهلكين والطلاب ورجال الأعمال والبيئيين والناشطين والنساء وقادة الابتكار والجهات الفاعلة والمنظمات الدينية - من بين آخرين. التعليم هو مفتاح زيادة الوعي وتمكين الأجيال القادمة باستخدام التقنيات الرقمية الجديدة.

المساهمة في تحقيق الأولويات والأهداف العالمية والإقليمية

124. يساهم البرنامج 7 في العديد من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك الواردة في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة "التعليم الجيد" ويتماشى مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2025 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولا سيما برامجها الخاصة بالسياسة العلمية والتحول الرقمي.

أهم غايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في البرنامج 7:	
الهدف 4. التعليم الجيد:	الغايتان 4.4 و4.7
الهدف 5. المساواة بين الجنسين:	الغايتان 5.5 و5 ب
الهدف 12. الاستهلاك والإنتاج اللذان يتسما بالمسؤولية:	الغاية 12.8
مع ملاحظة أن البرنامج 7 يساهم أيضًا في جميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى المذكورة	

الأهداف

125. يتضمن البرنامج 7 الأهداف الاستراتيجية التالية المرتبطة باستراتيجية الاتصال لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط (2018-2023) واستراتيجية الاتصال التشغيلية 2020-2021:

1. تعزيز مكانة خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط كصوت رسمي بشأن البيئة والتنمية المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والدعوة إلى رؤية الاستراتيجية متوسطة الأجل لصانعي السياسات؛
2. تشجيع التزام ومساهمة أصحاب المصلحة الرئيسيين في دعم أولويات خطة عمل البحر الأبيض المتوسط وتعزيز المشاركة العامة في عملها؛
3. رفع مستوى قدرات الاتصال والنشر لمنظومة خطة عمل البحر الأبيض المتوسط واتفاقية برشلونة؛
4. ضمان التواصل المتسق والشروع في التحول الرقمي ؛
5. وتعزيز "محو أمية المحيطات" وإشراك الاتصال والتوعية والتثقيف بشأن البيئة الساحلية والبحرية نحو أهداف مختلفة: المسؤولون المنتخبون، والسياح، والمهنيون، وما إلى ذلك من خلال تطوير أدوات مبتكرة (التسويق الاجتماعي ... إلخ).

النتائج

النتيجة 7.1 إعلام أصحاب المصلحة وواضعي السياسات بحالة البحرالأبيض المتوسط وساحله وتوعيتهم بالقضايا البيئية ذات الأولوية.

126. سوف تدعم استراتيجية الاتصال المنفذة بموجب هذه النتيجة الأهداف البيئية المطروحة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها من خلال تحديد مجموعات الجمهور المستهدفة والمشاركة الفعالة معها، فضلاً عن تكثيف رسائل خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط التي تعزز مفهوم التواصل المتسق. بالنسبة لواضعي السياسات ومجموعات أصحاب المصلحة الآخرين (الذين ستؤثر آراؤهم وأعمالهم بشكل مباشر على نتائج الاستراتيجية المتوسطة الأجل)، من المهم وجود مكان للدفاع عن السياسات والإجراءات التي تؤدي إلى تحقيق أهداف الاستراتيجية المتوسطة الأجل - وعلى نطاق أوسع - الحالة البيئية الجيدة (GES). ستشكل الدعوة إلى انتعاش أخضر في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك من خلال إعطاء الأولوية للخيارات المستدامة في سياق التعافي من كوفيد-19، والامتثال الكامل لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، والالتزام المتجدد بأهدافها في الاجتماعات والمنتديات رفيعة المستوى. في إطار هذه النتيجة، سيتم تقديم المناصرة كعملية مدروسة باستخدام مجموعة من الأدوات، بما في ذلك تعزيز الترابط بين علوم والسياسات، وزيادة الوعي، وإنتاج ونشر المنشورات الرئيسية ومنتجات الاتصال الأخرى، وتنظيم الحملات، والتفاوض، والمشاركة الإعلامية، من أجل إقناع صانعي القرار، والمؤثرين، والشركاء، والمؤسسات والمجتمعات لتأييد و/أو تنفيذ سياسة وإجراءات مؤيدة للحالة البيئية الجيدة. وستدعم إجراءات المعلومات والاتصالات والمناصرة بموجب هذه النتيجة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تفويض وعمليات خطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية برشلونة. و من أجل تعزيز الروابط مع الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، سيعتمد تمرين استعراض الأقران الذي يدمج الاستخدامات الرئيسية للمحيطات (صيد الأسماك، والسياحة البحرية والساحلية، والنقل البحري، وما إلى ذلك) وفي إطار المنتدى البحري الإقليمي مع شركاء آخرين. يجب أن يتطرق الوعي والمناصرة إلى القطاع الخاص والشركات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية؛ تحقيقا لهذه الغاية، يمكن استكشاف مفهوم المسؤولية البيئية للشركات للهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة/"المحيط المعتمد" ليتم نشره في البحر الأبيض المتوسط من خلال أساليب مختلفة.

النتيجة 7.2 توعية المواطنين والجمهور والتواصل معهم من خلال حملات علوم المواطنين والحملات الرقمية.

127. يزيد الاتصال الخارجي الفعال من الرؤية والدعم العام لأهداف خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط. من الضروري رفع مستوى الوعي النشط وتحقيقه حول الدور الحاسم الذي يلعبه نظام اتفاقية برشلونة وخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط في حماية بيئة البحر الأبيض المتوسط وتعزيز التنمية المستدامة. سيتم اتخاذ إجراءات مختلفة لتقديم هذه النتيجة المهمة مثل الحملات الرقمية المواضيعية وأدوات إدارة المعرفة وحزم التعليم حول الموضوعات الرئيسية لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها وعلوم المواطن.

128. سيتم الترويج - في هذا السياق - لاتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها المكتسبة وتقديمها إلى الجامعات ذات الصلة في بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال وضع مناهج مخصصة وتقديمها وتوزيعها على أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص. يجب تعزيز الإنجازات الرئيسية لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لزيادة الوعي والتثقيف حول الجوانب الرئيسية لتفويض نظام اتفاقية برشلونة وخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط - مثل تلك الموضحة في البرامج الموضوعية لهذه الاستراتيجية - بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني (CSOs) السلطات العامة المعنية وأصحاب المصلحة. سيتم تنفيذ أنشطة التوعية والحملات الرقمية، مما يعطي رؤية لصانعي التغيير والمبتكرين البيئيين الذين يقدمون منافع بيئية واجتماعية لمجتمعاتهم في البحر الأبيض المتوسط. كما سيتم تعزيز دور مجتمع رواد الأعمال في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب) واحتياجاتهم وأنشطتهم ومنتجاتهم.

النتيجة 7.3 نحو تحول رقمي: استخدام التقنيات الرقمية لتحسين الشبكات وإبراز خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط

129. سوف تهدف الإجراءات المتوخاة بموجب هذه النتيجة إلى ضمان تغيير تحولي في هذا المجال ضمن نظام اتفاقية برشلونة وخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط. يجب أن يؤدي هذا التحول الرقمي إلى تحسين استخدام التقنيات الرقمية، وتقوية الشبكات وتعزيز رؤية خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط. يعد بناء القدرات الرقمية أمرًا جوهريًا لتحقيق تقدم حقيقي ومستدام في الأبعاد المختلفة للرقمنة، ويتطلب تطوير المهارات والتدريب الفعال - فضلاً عن بناء القدرات - فيما يتعلق بالمهارات والبنى التحتية الرقمية. كما ستساهم بشكل كبير في إزالة حواجز الشمول الرقمي - حتى أكثر وضوحًا خلال جائحة COVID-19 - وإطلاق العنان لمزايا التكنولوجيا، بما في ذلك الاستخدام الأكثر فعالية للتقنيات الناشئة وضمان بقاء الأفراد آمنين ومحميين ومنتجين عبر الإنترنت.

6. التنفيذ

6.1. أساليب التنفيذ والشراكات

130. سيتم تفعيل تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل من خلال برامج العمل لفترة السنتين، والتي يتم إعدادها من خلال عملية تشاورية داخل نظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، وفقًا للأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في مقرر الدورة الخامسة عشر لمؤتمر الأطراف القرار رقم IG.17/5 "ورقة الإدارة"، والمعتمدة من قبل الجهات المعنية مؤتمرات الأطراف (رقم 22، و23، و24). ستفوض قرارات مؤتمر الأطراف التي تعتمد خطة العمل والميزانية لفترة السنتين مكونات خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لتنفيذ أنشطة محددة في إطار برامج ونتائج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما يتماشى مع نطاق عمل وتفويض كل مكون، المنصوص عليها في قرار مؤتمر الأطراف رقم IG.19/5 "تفويض المكونات من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل". يجب أن تتضمن خطة العمل أيضًا مؤشرات وأهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وواقعية وفي الوقت المناسب (SMART) متوافقة تمامًا مع تلك الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، في ضوء رصد وقياس التقدم المحرز في التنفيذ على أساس كل سنتين.

131. سيتم تحويل أموال برنامج العمل والميزانية إلى مكونات خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط - وفقًا لقرارات مؤتمر الأطراف ذات الصلة - من خلال وثائق المشروع والصكوك القانونية الموقعة مع كل مكون. ستتم إدارة الأموال المخصصة لتنفيذ برنامج العمل من خلال نظام أوموجا (UMOJA) التابع للأمم المتحدة. تحكم الإدارة المالية لميزانية برنامج العمل *"اللوائح والقواعد والإجراءات المالية للأطراف المتعاقدة وهيئاتها الفرعية وأمانة اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط"* ، التي اعتمدها مؤتمر الأطراف الثامن عشر من خلال القرار IG. 21/15.

132. إن تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل هي عملية جماعية. يجب استخدام الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل كمنصة مشتركة للإجراءات المشتركة ليس فقط من قبل الأطراف المتعاقدة ونظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية برشلونة، ولكن أيضًا لتعزيز التعاون مع المنظمات والبرامج الدولية والإقليمية الأخرى النشطة في البحر المتوسط وكذلك مع المجتمع المدني (خاصة شركاء خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط وأعضاء لجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة). تحتاج الاستراتيجية المتوسطة الأجل إلى دعم سياسي قوي وتعزيز المسؤولية والمساءلة والشفافية من جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذها، بما في ذلك من سيكون مسؤولاً عن كل إجراء. يجب أن تساهم الالتزامات الفردية والإجراءات اللاحقة من قبل الأطراف المتعاقدة في الأهداف العالمية والإقليمية من أجل سد فجوة التنفيذ الحالية. من أجل أن تكون الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل مرنة بما يكفي للاستجابة للتحديات الناشئة، يجب تطويرها وتنفيذها بنهج إدارة تكيفي. في عدد من الحالات، ستدمج الاستراتيجية المتوسطة الأجل اهتمامات جديدة من خلال زيادة تعاونها مع المنظمات الرائدة أو المتخصصة الأخرى. إن تعزيز التعاون هو المفتاح لتحسين الإدارة المتكاملة للمحيطات وضمان معالجة جميع القضايا الرئيسية بشكل صحيح. وسيشمل ذلك التعاون مع شركاء خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط لضمان الميزة النسبية في التنفيذ واستخدام الأدوات الموجودة وأفضل الممارسات. كما أن الجهود المبذولة لتعزيز الإرادة السياسية في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل ضرورية. لطالما كان المجتمع المدني مجموعة مهمة من أصحاب المصلحة في نظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط. ويظل دورها بالغ الأهمية في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل. تعد كلمتي "التآزر" و "التكامل" - مرة أخرى - هي الكلمات الأساسية عند البحث عن الفعالية والتأثيرات الإيجابية والاستدامة. ولهذه الغاية، يمكن للقطاع الخاص أن يصبح حليفًا مهمًا ومساهمًا في تنفيذ الاستراتيجية المتوسطة الأجل، خاصةً دوره الرئيسي في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

133. يتعاون نظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط بشكل وثيق مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي (لا سيما المفوضية الأوروبية والمنطقة الاقتصادية الأوروبية)، ولا سيما أن الاتحاد الأوروبي طرف متعاقد. علاوة على ذلك، وقعت خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة مذكرات تفاهم فردية مع الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وأمانة الاتحاد من أجل المتوسط، والمجلس العام لمصايد الأسماك في المتوسط، والاتفاق المتعلق بحفظ الحيتانيات في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة المتاخمة من المحيط الأطلسي ولجنة البحر الأسود. من بين المنظمات الدولية والإقليمية التي يتعاون معها خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة طويلة، فإن الجهات التالية - التي تلعب بالفعل دورًا في البحر الأبيض المتوسط - هم لاعبين مهمين محتملين يُتوقع أن يساهموا في تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2027: الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الدولية للاستكشاف العلمي للبحر الأبيض المتوسط، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، والشراكة العالمية للمياه في منطقة المتوسط، والشراكة الدولية لحماية الطيور، والصندوق العالمي لحماية الطبيعة في المتوسط، وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ومرصد الطاقة المتوسطي والوكلاء الماليين الدوليين مثل المرفق الفرنسي للبيئة العالمية ((FFEM، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمصرف الأوروبي للاستثمار، ومؤسسة التمويل الدولية ((IFC، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والبنك لدولي. كما تم توقيع مذكرات تفاهم في الماضي مع الأطراف المتعاقدة الفردية (أي اتفاقية التعاون الثنائي مع الوزارة الإيطالية للبيئة وحماية الأرض والبحر) لدعم تنفيذ تفويض خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط والأهداف المشتركة في المجالات ذات الأولوية.

134. سيكون دور الدعم أيضًا أساسيًا لإقناع صانعي القرار والمؤثرين والشركاء والمؤسسات والمجتمعات بدعم وتنفيذ الإجراءات التي تسهم في تحقيق أهداف ونتائج الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والمساهمة في خطة عام 2030 والأولويات العالمية الأخرى وتعزيز "*الانتعاش الأخضر*" في مرحلة ما بعد كوفيد-19 في البحر الأبيض المتوسط. كما هو مذكور في مجموعة أدوات مناصرة شعبة النظم الإيكولوجية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "*يتم تعريف المناصرة أنها عملية تسعى إلى التأثير، أو تغيير قرار، أو سياسة، أو قانون، أو ممارسة، أو موقف، أو عملية.*"

6.2. التمويل وتعبئة الموارد

135. تدخل الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل - ذات الطابع الاستراتيجي - في تفاصيل الميزانية. يمكن العثور على هذه التفاصيل - بالإضافة إلى الجهات الفاعلة والمكونات المسؤولة عن التنفيذ حسب النشاط - في برنامج العمل للفترات المالية ذات الصلة للفترة 2022-2027. يظل المصدر الرئيسي لتمويل تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل هو الصندوق الاستئماني للبحر الأبيض المتوسط ومكوناته، على النحو الذي حددته الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها. هناك حاجة إلى وجود موارد إضافية بسبب تعقيدها ومستوى الطموح العالي.

136. تمثل التحدي الرئيسي لأهداف الاستراتيجية في توافر الموارد المالية، ولا سيما مع مراعاة الظروف العالمية والإقليمية. إن الممارسة الجيدة في السنوات الماضية، والمتمثلة في حشد تمويل إضافي لمشروعات محددة، بما يتمشى مع برنامج العمل وبالتشاور مع الأطراف المتعاقدة، يجب أن تستمر وتتوسع لتشمل أيضًا مانحين آخرين. وينبغي مواصلة وتعزيز التعاون الثنائي مع الأطراف المتعاقدة الفردية لدعم تنفيذ أنشطة محددة لإجراءات العمل بما يتماشى مع أهداف ونتائج الاستراتيجية متعددة الأطراف، بالاستفادة من الممارسات الناجحة لدورة الاستراتيجية متوسطة الأجل السابقة. وستكون الاستراتيجية المحدثة لتعبئة الموارد التي تم تبنيها في قرار مؤتمر الأطراف رقم 20 وتذييلها المنقح المعتمد في مؤتمر الأطراف رقم 21 بمثابة دليل لتحقيق هذه الغاية.

137. من المتوقع أن يتم تنفيذ عدد كبير من المشاريع خلال الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي ستسهم بشكل كبير في أهدافها. وتشمل ما يلي:

1. "برنامج البحر الأبيض المتوسط (MedProgramme) التابع لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: *تعزيز* الأمن البيئي (2020-2025)؛
2. مشروع الاتحاد الأوروبي لبرنامج التقييم والرصد المتكاملين-المناطق البحرية المحمية «نحو *تحقيق الوضع البيئي الجيد في البحر المتوسط وساحله من خلال شبكة من المناطق البحرية المحمية ممثّلة إيكولوجيًا ومُدارة بكفاءة وخاضعة للرصد* (2019-2023)؛
3. المشروع الثالث لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في البحر الأبيض المتوسط (ECAP MED III) التابع للاتحاد الأوروبي "دعم التنفيذ الفعال للرصد والتقييم المتكاملين المستند إلى نهج النظام الإيكولوجي للبحر المتوسط والسواحل ولتقديم تقرير حالة الجودة المستندة إلى البيانات لعام 2023 بالتآزر مع التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية التابع للاتحاد الأوروبي" (2020-2023)؛
4. المشروع الثاني لمكافحة القمامة البحرية التابع للاتحاد الأوروبي، الذي سيعزز ويدعم الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة لمنع النفايات البحرية وإدارتها بشكل فعال من خلال تنفيذ الخطة الإقليمية لإدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط (2020-2023)؛
5. المرحلة الثانية للاتحاد الأوروبي من مشروع سويتش-مايد II "لدعم انتقال بلدان البحر الأبيض المتوسط إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين" (2019-2023).

نظرة عامة على برنامج المتوسط (MedProgramme)

سيساهم "برنامج البحر الأبيض المتوسط (MedProgramme): تعزيز الأمن البيئي" (2020-2025) التابع لمرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في جميع البرامج السبعة الموضحة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط/برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2027 من خلال الإجراءات ذات الأولوية للحد من الضغوط البيئية الرئيسية العابرة للحدود في المناطق الساحلية، لتعزيز المرونة المناخية والأمن المائي وتحسين صحة وسبل عيش سكان المناطق الساحلية. وستقوم بذلك من خلال حافظة قوية من ثمانية مشاريع للأطفال تقدر قيمتها بأكثر من 905 مليون دولار (43376147 دولار كمنح و861666654 دولار في التمويل المشترك، بما في ذلك 610 مليون دولار في شكل قروض بشروط غير ميسرة).

وبشكل أكثر تحديدًا، سيعالج برنامج البحر الأبيض المتوسط الأسباب الجذرية للتحديات البيئية الأكثر إلحاحًا في المنطقة من خلال الإجراءات المستهدفة في المجالات ذات الأولوية للحد من التلوث وتعزيز الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه والموارد الحية وتنفيذ الأدوات لبناء مجتمعات ساحلية قادرة على التكيف مع تغير المناخ. علاوة على ذلك، سوف يعمل كمختبر لاختبار الأساليب المبتكرة التي تعزز تحقيق الأهداف البيئية من خلال الاستخدام الفعال لأصول المعرفة، والرصد والإبلاغ عن النتائج، وتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر حافظة برنامج البحر الأبيض المتوسط. يقدم النص التالي سرداً موجزاً للمساهمات الرئيسية لبرنامج البحر الأبيض المتوسط في البرامج السبعة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، والمساهمات الإضافية من برنامج البحر الأبيض المتوسط فيما يتعلق بإدارة المعرفة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والإبلاغ عن النتائج، فضلاً عن رسم خرائط لمخرجات برنامج البحر الأبيض المتوسط مقابل برامج الاستراتيجية متوسطة الأجل.

6.3. الرصد والتقييم

138. تحت قيادة الأطراف المتعاقدة والهيئات الفرعية لنظام خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط /برنامج الأمم المتحدة للبيئة واتفاقية برشلونة، ستعمل أمانة خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط /برنامج الأمم المتحدة للبيئة (وحدة التنسيق) بما في ذلك البرنامج المعني بتقييم التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط والتحكم فيه(MEDPOL) ومراكز الأنشطة الإقليمية مع الأطراف المتعاقدة لتنفيذ الاستراتيجية وستضمن تنسيق عمليات الرصد والتقييم.

139. سيتم الرصد بطريقة مشتركة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وخطة العمل، بتنسيق من وحدة تنسيق خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط، وخطة الامتثال البيئي (ECP). وسيتم إبلاغ المكتب وجهات الاتصال ولجنة البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة واستشارتها وفقًا لذلك. وستُعرض نتائج عملية الرصد كل سنتين على مؤتمر الأطراف للحصول على المعلومات والتعديلات الممكنة للتخطيط، في حين سيتم تنفيذ تقييم الاستراتيجية المتوسطة الأجل وتقديمها إلى مؤتمر الأطراف في نهاية فترة الست سنوات.

140. القدرة على قياس الأداء هي خطوة أساسية. هناك حاجة لإدارة الأداء وتقديم ضمانات للأطراف المتعاقدة والمانحين بأن استثماراتهم تساهم في إحداث تأثير كبير. للقيام بذلك، تستخدم خطة عمل البحر المتوسط إطار أداء على النحو المتفق عليه مع الأطراف المتعاقدة. تعتبر النتائج الاستراتيجية التي يتعين تحقيقها ضرورية في إطار الأداء. تعمل مؤشرات الأداء والأهداف ذات الصلة على تمكين خطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط من قياس التقدم مقابل هذه الإنجازات المتوقعة.

141. هناك حاجة إلى تنفيذ مبادئ مشاركة البيانات بشأن المؤشرات والبيانات المتعلقة بنظام رصد الاستراتيجية متوسطة الأجل. وكما هو متوقع أيضًا في استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، سيتم تعزيز هذه العملية وتسهيلها من خلال منصة متسقة لتبادل المعلومات والخبرات وأوجه التآزر، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا مبادئ أنظمة معلومات البيئة المشتركة (SEIS) للاتحاد الأوروبي بشأن مشاركة البيانات.

142. سيكون تقييم التقدم المحرز في برنامج العمل - الذي يصدر كل سنتين - بمثابة إنذار مبكر يدعو إلى إجراء تعديلات عند الضرورة لتحقيق أهداف ونواتج الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وفي الوقت نفسه، ستقدم استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة - ذات المنظور الأطول - أفقًا زمنيًا أكثر فعالية للتخطيط للتأثير الإقليمي. سيتم تقييم ممارسة الاستراتيجية المتوسطة الأجل بالكامل في نهاية فترة الست سنوات من خلال تقييم مستقل قائم على المؤشرات يتم إجراؤه في عام 2027.

التذييل الخاص بالأهداف والمؤشرات لكل برنامج من خطة عمل البحر المتوسط/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2022-2027

البرنامج 1: نحو منطقة البحرالمتوسط وساحله الخالية من التلوث والقمامة والمتبنية للاقتصاد الدائري

المؤشرات	الأهداف المقترحة
1. عدد الأدوات التنظيمية والسياسات الإقليمية التي تم تطويرها/تحديثها وتنفيذها لمعالجة منع التلوث والقمامة البحرية والحد منها.	3
2. عدد المبادئ التوجيهية والأدوات الفنية المتعلقة بالتلوث البحري ومنع/تقليل القمامة البحرية وتطوير الأعمال الدائرية التي تم تطويرها وتنفيذها.	11
3. عدد المبادئ التوجيهية والأدوات الفنية المتعلقة بالتلوث البحري ومنع/تقليل القمامة البحرية وتطوير الأعمال الدائرية التي تم تطويرها وتنفيذها.	ما لا يقل عن 6 أطراف متعاقدة
4. عدد التدابير والإجراءات التي تم تطويرها و/أو تنفيذها للحد من تلوث الهواء، والماء، والتربة، والمحيط.	16 تدبير وإجراء
5. عدد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات وخطط العمل الوطنية الجديدة/المحدثة بشأن منع/تقليل التلوث والقمامة البحرية المعتمدة بما يتماشى مع الأدوات القانونية والسياسية لخطة العمل الخاصة بالبحر المتوسط.	8 على الأقل
6. أ) كمية الملوثات ذات الأولوية التي تمت إزالتها؛ **ب) انخفاض اتجاهات الملوثات/تصريف القمامة البحرية في البحر؛** **ج) التقدم نحو تحقيق حالة بيئية جيدة/الحفاظ على البيئة البحرية من التلوث والقمامة على مستويات تقييم متفق عليها بشكل عام.**	أ) 1250 طن من تقليل/منع الملوثات العضوية الثابتة 50 طن من الزئبق

البرنامج 2: نحو نظم إيكولوجية صحية للبحر المتوسط وتنوع بيولوجي معزز

المؤشرات	الأهداف المقترحة
1. عدد الأدوات التنظيمية والسياسية الإقليمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وحفظ النظم الإيكولوجية التي تم تطويرها/تحديثها وتنفيذها.	9
2. عدد السياسات والاستراتيجيات والتشريعات وخطط العمل الوطنية الجديدة/المحدثة لتنفيذ الصكوك الإقليمية، بما في ذلك إجراءات الاستعادة.	23
3. عدد البلدان التي تدمج النهج المشتركة لتعميم التنوع البيولوجي في التنمية والخطط والسياسات والعمليات القطاعية.	8 على الأقل
4. أ) عدد المناطق المحمية (المناطق البحرية المحمية، والمناطق المشمولة بحماية خاصة والتي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط، وغير ذلك من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المنطقة) التي تم تعيينها؛ خطط الإدارة التي تم إعدادها؛ الإبلاغ عن بيانات رصد المناطق البحرية المحمية؛ **ب) النسبة المئوية للبحر الأبيض المتوسط تحت تدابير الحماية.**	أ) مل لا يقل عن 2000 تدبيرًا من تدابير الحفظ القائمة على المنطقة (في حدود 1137)؛ مجموعة واحدة على الأقل من البيانات حول المؤشرات المشتركة للهدف الإيكولوجي 1/الهدف الإيكولوجي 2 من قبل الأطراف المتعاقدة في المناطق البحرية المحمية المختارة ب) 20٪ (خط الأساس 9.3٪)
5. التقدم نحو تحقيق حالة بيئية جيدة/الحفاظ على التنوع البيولوجي ومجموعة الأنواع غير الأصلية على مستويات تقييم متفق عليها بشكل عام.	ما لا يقل عن 6 تقييمات تتعلق بالأهداف الإيكولوجية

	1، 2، و3 على المستوى الوطني تقييم ما لا يقل عن 3 بلدان لديها بيانات وطنية عن الصيد العرضي وتأثيرها على التنوع البيولوجي
6. عدد التدابير والإجراءات التي تم تطويرها و/أو تنفيذها بشأن حفظ التنوع البيولوجي واستعادته والمراقبة المنفذة، بما في ذلك إدارة ورصد المناطق البحرية المحمية، والمناطق المشمولة بحماية خاصة والتي تحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط.	21 على الأقل
7. عدد التدابير والإجراءات التي تم تطويرها و/أو تنفيذها لمنع وإدارة ومراقبة الأنواع غير الأصلية وخاصة الأنواع الغازية غير الأصلية ومسارات إدخالها.	تطوير وتنفيذ تدبير واحد وإجراء واحد على الأقل كل فترة سنتين (3 إجراءات و3 تدابير في فترة 6 سنوات من الاستراتيجية المتوسطة الأجل)

البرنامج 3: نحو منطقة البحر الأبيض المتوسط صامدة أمام تغير للمناخ

المؤشرات	الأهداف المقترحة
1. عدد الأدوات التنظيمية والسياسية الإقليمية التي تم تطويرها/تحديثها وتنفيذها للتصدي للتحديات المتعلقة بتغير المناخ.	2
2. عدد الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ و/أو التكيف معها والحد من مخاطر الكوارث التي تم تطويرها أو دمجها في استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الوطنية والخطط الساحلية والتي هي قيد التنفيذ.	7
3. عدد الإجراءات الوطنية والمحلية والتدابير المستهدفة لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك إجراءات الحلول القائمة على الطبيعة، التي تم تطويرها وتنفيذها.	35
4. عدد المنشورات المواضيعية، ومنتجات التقييم المستهدفة، وتبادل أفضل الممارسات بما في ذلك الحلول القائمة على الطبيعة، وتمويل المناخ، ودعم المشاريع التجارية للاقتصاد الدائري، إلخ.	5

البرنامج 4: نحو الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية بما في ذلك الاقتصاد الدائري والأزرق

المؤشرات	الأهداف المقترحة
1. عدد من الأدوات التنظيمية والسياسات الإقليمية لدعم الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية التي تم تطويرها/تحديثها وتنفيذها.	1
2. عدد من الوثائق وأدوات التوجيه الإقليمية، بما في ذلك التوصيات والمعايير، لدعم الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية التي تم إعدادها وتنفيذها.	9
3. أ) عدد من الاستراتيجيات والخطط وبرامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، وتعميم تخطيط الحيز البحري والعمل المناخي التي تم إعدادها وتنفيذها؛ **ب) عدد السياسات الوطنية والأطر القانونية لدعم الأعمال الخضراء والدائرية المعتمدة والمنفذة.**	أ) 4 ب) 2
4. التقدم المحرز نحو تحقيق/صيانة الحالة البيئية الجيدة (GES) على الساحل ومجموعة الهيدروغرافيا على مقياس تقييم متفق عليه بشكل عام.	
5. عدد مشاريع برنامج إدارة المناطق الساحلية والوطني والعابر للحدود والمشاريع الإيضاحية الأخرى التي تركز على تنفيذ أحكام بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.	5
6. عدد الإجراءات والتدابير المستهدفة التي تقدم خدمات ومنتجات مبتكرة وتعزز القدرات الفنية للشركات ورجال الأعمال ووكلاء التمويل ومنظمات المجتمع المدني.	4 إجراءات؛ دعم 100 من رواد الأعمال

البرنامج التأسيسي 5: الحوكمة

المؤشرات	الأهداف المقترحة
1. عدد التصديقات الجديدة على بروتوكولات اتفاقية برشلونة.	6 على الأقل
2. عدد تقارير التنفيذ الكاملة المقدمة من قبل الأطراف المتعاقدة في الوقت المناسب إلى الأمانة من خلال نظام الإبلاغ لاتفاقية برشلونة (BCRS).	22
3. أ) عدد الإجراءات لدعم تنفيذ وإنفاذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، بما في ذلك قدرات المؤسسات العامة؛ **ب) تحسين عدد آليات وإجراءات الامتثال، وتكثيف التآزر مع العمل في إطار الأطراف ذات الصلة بتقييم البيئة البحرية.**	أ) 11 ب) 3
4. استعراض الإطار التنظيمي وإطار الحوكمة لنهج النظام الإيكولوجي وتحسينه لتعزيز الإجراءات لتحقيق و/أو الحفاظ على الحالة البيئية الجيدة.	
5. عدد آليات وهيئات الحوكمة القطاعية والمشتركة بين القطاعات المنشأة والعاملة على المستوى الوطني.	10 على الأقل
6. أ) عدد الشراكات المنشأة و/أو المحدثة بما في ذلك مع الشبكات/المؤسسات العلمية ذات الصلة والقطاع الخاص؛ **ب) عدد الأعمال المشتركة المصممة والمنفذة**	أ) 30 ب) 25

برنامج التمكين 6: نحو رصد وتقييم ومعرفة ورؤية البحر المتوسط وساحله لاتخاذ قرارات مستنيرة

المؤشرات	الأهداف المقترحة
1. عدد منتجات التقييم، والتحليلات، والسيناريوهات، والتقارير عن حالة البيئة البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط - بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية - التي تم إعدادها ونشرها.	6 إقليمية؛ 9 وطنية
2. تم تعزيز شبكة الخبراء العلميين المتوسطيين من خلال: **أ) عدد الشراكات القائمة/المحدثة مع المؤسسات العلمية؛** **ب) عدد الاجتماعات الاستراتيجية وتبادل المعرفة واجتماعات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات.**	أ) 5 على الأقل ب) 3 على الأقل
3. أ) عدد مؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين التي تم تطويرها بالكامل مع معايير التقييم، مع وجود مقاييس تشغيلية للرصد والتقييم؛ **ب) عدد مؤشرات خطة العمل الوطنية/H2020 المأهولة والمقيمة** **ج) عدد مؤشرات لوحة معلومات الاستراتيجية المتوسطية للتنمية المستدامة التي تم تحديثها وتقييمها ومواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة.**	أ) 13 على الأقل ب) 10 على الأقل ج) الاتجاهات المتزايدة
4. أ) نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين يعمل بشكل كامل لتقديم بيانات مضمونة الجودة لجميع مؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين المشتركة؛ **ب) عدد الأطراف المتعاقدة التي تقدم في الوقت المناسب بيانات مراقبة برنامج التقييم والرصد المتكاملين من خلال نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين.**	أ) يستضيف نظام معلومات برنامج التقييم والرصد المتكاملين بيانات مضمونة الجودة لجميع مؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين المشتركة ب) 21
5. عدد منصات جمع البيانات/المعلومات المواضيعية وتقاسمها المنشأة والعاملة.	12

برنامج التمكين 7: من أجل المناصرة المستنيرة والمتسقة والتوعية والتعليم والاتصال

المؤشرات	الأهداف المقترحة
1. أ) عدد الأحداث المنظمة لزيادة وضوح خطة عمل البحر المتوسط ودعم تجديد الالتزام باتفاقية برشلونة؛	أ) 22 على الأقل
ب) عدد المنتديات الدولية والإقليمية التي يتم فيها تعزيز دور وإبراز اتفاقية بازل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر المتوسط.	ب) 24 على الأقل
2. عدد الإجراءات المنفذة فيما يتعلق ببرنامج المناصرة بما في ذلك من خلال استخدام وسائل الاتصال الجديدة والأدوات الرقمية التي تضمن اتصالاً متسقًا بنظام One-MAP.	30
3. عدد برامج وإجراءات التثقيف والتوعية، مع التركيز بشكل خاص على مشاركة المجتمع المدني، التي تم تطويرها وتنفيذها.	70
4. عدد الإجراءات لدعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في نظام خطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة بما يتماشى مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة التي تم تطويرها وتنفيذها.	20 على الأقل
5. عدد الأدوات والمنتجات لتعزيز إدارة المعرفة والاتصالات الداخلية المقدمة.	50
6. أ) التحول الإيجابي في الرأي العام والمواقف والإجراءات لدعم برامج الاستراتيجية متوسطة الأجل؛ **ب) التغيير الإيجابي في القطاع الخاص دعماً لبرامج الاستراتيجية متوسطة الأجل.**	